



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة
مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
التخصص: محاسبة

تقييم دور محافظ الحسابات في توقع ادارة المخاطر المالية لضمان
استمرارية المؤسسة الاقتصادية
(دراسة ميدانية)

الدكتور:

محمد محمد الصغير عوني

إعداد الطالبات:

محمد هديل روان شريط

محمد الضاوية طليبة

محمد أميرة تريعة

محمد حنان صالح

لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا ومقررا

مناقشا

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أستاذ محاضر "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

أ.د رضا زهواني

د محمد الصغير عوني

د فوزي الحاج أحمد

الموسم الجامعي: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

"وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ"

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه والصلاة والسلام على
أشرف مخلوق أثاره الله بنوره واصطفاه.

وانطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم بخالص الشكر
والتقدير للأستاذ المشرف: "عوني محمد الصغير" على إرشاداته
وتوجيهاته التي لم ييخل بها علينا يوما، كما أتقدم بجزيل الشكر والعطاء
إلى كل يد رافقتنا في هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد والشكر
موصول كذلك للأستاذ: "سامي محمد دينوري" وإلى أوليائنا الذين
سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لانجاز هذا العمل كما لا
أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والمؤطرين الذين قدموا لنا يد المساعدة
وإلى كل الزملاء والأساتذة الذين تتلمذنا على أيديهم وأخذنا منهم
الكثير

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور محافظ الحسابات في توقع المخاطر المالية، بحيث هدفه الاساسي هو السعي لضمان استمرارية المؤسسة، وذلك عن طريق التنبؤ بالمخاطر التي تتعرض لها.

لتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتمت معالجة اشكالية الدراسة من خلال استبيان احصائي موجه الى (محافظي الحسابات، اساتذة جامعيين، الخبير المحاسب)، حيث اعتمد برنامج التحليل الاحصائي "spss" في تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

خلصت الدراسة إلى أن محافظ الحسابات هو مسؤول قانونيا على بذل العناية المهنية اللازمة للحد من المخاطر المالية والفشل المالي الذي يواجه المؤسسة .

الكلمات المفتاحية: محافظ الحسابات، ادارة المخاطر المالية، فشل المالي، استمرارية.

Abstract:

The aim of this study was to identify the role of accountants in predicting financial risks, with their primary goal being to ensure the continuity of the institution by predicting the risks it faces.

To achieve the study's objectives, a descriptive-analytical approach was used, and the study's problem was addressed through a statistical questionnaire directed to accountants and university professors and Accounting expert, with the "SPSS" statistical analysis program used to analyze the data and test the study's hypotheses.

The study concluded that accountants are legally responsible for exercising the necessary professional care to mitigate financial risks and financial failure faced by the institution.

Keywords: Portfolios, Financial risk management, Financial failure, Continuity.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

الملخص

I	فهرس المحتويات
III	فهرس الأشكال
IV	فهرس الجداول
V	قائمة الرموز
7	مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وإدارة المخاطر المالية وعلاقته باستمرارية المؤسسة

11	تمهيد:
12	المبحث الأول: ماهية محافظ الحسابات
12	المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة
14	المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ حسابات
17	المطلب الثالث: واجبات وحقوق محافظ الحسابات
20	المطلب الرابع: حالات تنافي و موانع ممارسة المهنة
24	المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية
24	المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها
26	المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر المالية وأهدافها
29	المطلب الثالث: الفشل المالي وأنواعه
31	المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة
31	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة لمحافظ الحسابات
34	المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة لإدارة المخاطر المالية واستمرارية المؤسسة
36	المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة
37	خلاصة الفصل:

الفصل الثاني: الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات في توقع ادارة المخاطر المالية لضمان استمرارية

المؤسسة

39	تمهيد:
40	المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الميدانية

40	المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية وحدودها.....
41	المطلب الثاني: أدوات البحث المستخدمة
43	المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة
44	المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات.....
44	المطلب الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة
49	المطلب الثاني: التحليل الوصفي لعينة الدراسة
52	المطلب الثالث: اختبار آراء العينة واختبار الفرضيات.....
62	خلاصة الفصل:
64	خاتمة.....
67	قائمة المحافظ الحسابات.....
69	الملاحق.....

فهرس الأشكال

- الشكل (1): تمثيل بياني للعد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان 41
- الشكل (2): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 50
- الشكل (3): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص الوظيفي 51
- الشكل (4): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية 52

فهرس الجداول

الجدول (1): العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان.....	41
الجدول(2): مقياس ليكارت الخماسي.....	42
الجدول رقم (3): معاملات الثبات لمحاول الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ.....	45
الجدول(4): قياس الاتساق الداخلي بين المحور الأول وعباراته.....	46
الجدول(5): قياس الاتساق الداخلي بين المحور الثاني وعباراته.....	47
الجدول(6): قياس الاتساق الداخلي بين المحور الثالث وعباراته.....	48
الجدول(7): وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.....	49
الجدول(8): وصف عينة الدراسة حسب التخصص الوظيفي.....	50
الجدول(9): وصف عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.....	51
الجدول(10): نتائج آراء العينة حول أسئلة المحور الأولى.....	53
الجدول(11): نتائج آراء العينة حول أسئلة المحور الثاني.....	54
الجدول(12): نتائج آراء العينة حول أسئلة المحور الثالثة.....	55
الجدول (13): نتائج التحليل الإحصائي واختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T TEST)	
- والمتعلقة بالفرضية الأولى.....	57
الجدول (14): نتائج التحليل الإحصائي واختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T	
- TEST) والمتعلقة بالفرضية الثانية.....	59
الجدول (15): نتائج التحليل الإحصائي واختبار T لعينة واحدة (ONE SAMPLE T TEST)	
- والمتعلقة بالفرضية الثالثة.....	60

قائمة الرموز

الرمز	الكلمة		الرقم
Spss	اللغة الاجنبية	اللغة العربية	01
	Statistical Package for Social Sience	المجموعة الاحصائية للعلوم الاجتماعية	

مقدمة

مقدمة

شهد العصر الحديث تغير في الأفكار والمبادئ والطرق المحاسبية والاقتصادية التي كانت سائدة من قبل، من حيث تنظيمها وعملها ويظهر هذا جليا من خلال انفصال ملكية المؤسسة عن التسيير على خلاف ما كان سابقا، حيث لم يعد للمالك أي دخل في تسيير شؤونه بل له الحق في تعيين شخص مؤهل ومحيد له صلاحية الرقابة على التسيير، من هنا ظهر ما يسمى بالمراجعة المالية ويصطلح على الشخص الذي يقوم بها محافظ الحسابات كما نص عليه القانون 01-10 المتعلق بمهنة محافظ الحسابات.

حيث أصبح محافظ الحسابات في الجزائر يلعب دورا هاما في الاوساط المالية والحكومية والاقتصادية، وذلك من خلال الثقة التي يضيفها على المعلومات التي توفرها الادارة للمهتمين بشؤون المؤسسة وكذلك دوره في توقع المخاطر التي تقع فيها المؤسسة، ومن أهم هذه المخاطر في مجال الاعمال وأقدمها "المخاطر المالية" على اعتبار أنها تؤثر بشكل مباشر وكبير على تحقيق المؤسسة لهدفها وهو ضمان استمراريته.

ومنه نطرح الاشكالية التالية:

أولا: إشكالية الدراسة

ما مدى مساهمة محافظ الحسابات في توقع المخاطر المالية لضمان استمرارية المؤسسة؟

- حتى يتسنى الإجابة على هذا التساؤل الرئيسي لابد من الاستعانة بمجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

ثانيا: الاسئلة الفرعية

من خلال التساؤل الرئيسي وضعنا سياق للإجابة ثم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- من هو محافظ الحسابات؟ وما مهامه ومسؤولياته؟
- هل توفر الكفاءة العلمية والخبرة المهنية اللازمة لتمكن محافظ الحسابات في توقع ادارة المخاطر المالية؟
- هل يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر الى استمرارية المؤسسة؟

ثالثا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الاسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- محافظ الحسابات شخص مستقل أي يعمل لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.

- توفر الكفاءة العلمية و الخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع إدارة المخاطر المالية.
- يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر إلى استمرارية المؤسسة.

رابعاً: مبررات اختيار الموضوع

ترجع أسباب اختيار الموضوع لأسباب ذاتية و أخرى موضوعية.

1- الأسباب الذاتية:

- الميل الشخصي للموضوع.
- الرغبة في تنمية قدراتنا في هذا المجال.
- ميولنا إلى ممارسة هذه المهنة مستقبلاً.

2- الأسباب الموضوعية:

- موضوع قابل للدراسة والبحث نظراً للدور الكبير الذي يلعبه محافظ الحسابات في توقع المخاطر المالية.

خامساً: أهداف الدراسة

إضافة إلى الاجابة على الاشكالية الرئيسية للدراسة تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على محافظ الحسابات و دوره في توقع المخاطر المالية في المؤسسة.
- إبراز مهام محافظ الحسابات و منهجية عمله، إضافة إلى التعرف على إدارة المخاطر المالية، أنواعها و أهدافها، والعوامل المؤثرة عليها.

سادساً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات باعتباره أحد أهم آليات الرقابة الخارجية على المؤسسات والذي يمكن الاعتماد عليه للتحقق من مدى تطبيق معايير التدقيق في المؤسسات الخاضعة له، منها توقع المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

سابعاً: حدود الدراسة

- حدود الموضوعية: تشمل محافظ الحسابات و المخاطر المالية واستمرارية المؤسسة.
- حدود الزمنية: تتعلق بالفترة الممتدة من 01-02-2024 إلى غاية 24-05-2024.

-حدود المكانية: مست الدراسة عدة مكاتب محافظي الحسابات بالوادي إضافة إلى الاساتذة المتخصصين لجامعة الوادي.

ثامنا: منهج الدراسة

حتى تتمكن من الاجابة على الاشكالية واختبار صحة الفرضيات للوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا المنهج الوصفي عند عرض الجانب النظري من الموضوع اما الجانب التطبيقي فاعتمدنا عن المنهج التحليلي من خلال توزيع استبيان وتحليل النتائج عن طريق برنامج التحليل الاحصائي spss.

تاسعا: مرجعية الدراسة

تم الاعتماد على محافظ الحسابات مختلفة من بينها اطروحات ومذكرات ومقالات ومجلات الجريدة الرسمية والقانون التجاري بالإضافة إلى الاستبيان.

عاشرا: هيكل الدراسة

لمعالجة الجوانب المختلفة لموضوع فقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين اساسين حيث تضمن الفصل الأول الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وإدارة المخاطر المالية وعلاقته باستمرارية المؤسسة، والذي يحتوي على ثلاث مباحث، تم التطرق في المبحث الأول إلى محافظ الحسابات ويتضمن أربع مطالب وكل مطلب يحتوي على فرعين(مفهوم، شروط ممارسة المهنة، مهام و مسؤوليات، واجبات و حقوق، حالات التنافي و الموانع....)، و في المبحث الثاني الذي يتضمن اربع مطالب وكل مطلب يحتوي على فرعين، تطرقنا فيه لإدارة المخاطر المالية و استمرارية المؤسسة(مفهوم، العوامل المؤثرة، الانواع و الاهداف، الاستمرارية و أثرها المحاسبي....) و المبحث الثالث تم ذكر فيه أهم الدراسات السابقة المرتبطة بالموضوع.

أما الفصل الثاني يتمثل في الدراسة التطبيقية والذي قسمناه الى مبحثين، تم التطرق في المبحث الاول الى الاطار العام للدراسة الميدانية، وفي المبحث الثاني تناولنا عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، لنختتم الدراسة بخلاصة النتائج ثم الخاتمة، تليها قائمة المحافظ الحسابات والملاحق.

وفي الأخير توصلنا إلى الخاتمة والمتضمنه اختبار الفرضيات ومجموعة من النتائج والإقتراحات الخاصة بموضوع البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات
و إدارة المخاطر المالية وعلاقته
باستمرارية المؤسسة

تمهيد:

سنتطرق في هذا الفصل للتعرف على الشخص الذي يمارس مهنة محافظ الحسابات او بما يعرف بمحافظ الحسابات وماهي المهام التي توكل اليه، ودوره في توقع المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة حيث ان هذه المخاطر من اكثر المواضيع أهمية في العصر الحالي وذلك على مستوى المؤسسات والأسواق المالية، لذلك أعطت المؤسسات اهتمام كبير لإدارة المخاطر المالية من اجل تجنب هذه المخاطر بوسائل مختلفة لضمان استمرارية المؤسسة.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق الى المباحث التالية:

✓ المبحث الأول: ماهية محافظ الحسابات

✓ المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية

✓ المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية محافظ الحسابات

يعتبر محافظ الحسابات من أنواع المراجعة الخارجية التي تعد إلزامية بقوة القانون بالنسبة لبعض الأنواع من المؤسسات التي حددها المشرع في كل بلد، يتولى من خلالها شخص مهني مؤهل ومستقل التعبير عن رأيه الفني المحايد حول مدى عدالة القوائم المالية وحسابات النتائج، ومدى تعبيرها عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، أي أن محافظ الحسابات ينصب عمله على الجانب المحاسبي المالي....

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى الإطار المفاهيمي لمهنة محافظ الحسابات والتعرف على مهامه و مسؤولياته، واجباته وحقوقه، وكذا التطرق إلى حالات التنافي و موانع ممارسة هذه المهنة.

المطلب الأول: مفهوم محافظ الحسابات وشروط ممارسة المهنة

أولاً: مفهوم محافظ الحسابات

لقد تعددت مفاهيم محافظ الحسابات حيث نذكر منها ما يلي:

يعرف محافظ الحسابات حسب المادة 22 من القانون رقم 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بأنه: " كل شخص يمارس بصفة عادية و باسمه الخاص و تحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات المؤسسات و الهيئات و انتظامها و مطابقتها لأحكام التشريع المعمول به"¹.

وحسب المادة 715 مكرر 4 من القانون التجاري الجزائري على أنه: " الشخص الذي يحقق في الدفاتر والأوراق المالية للمؤسسة و في مراقبة انتظام حساباتها و صحتها ، كما يدقق في صحة المعلومات المقدمة في تقرير مجلس الإدارة و في الوثائق المرسلة إلى الأطراف الخارجية حول الوضعية المالية للمؤسسة وحساباتها، و يصدق على انتظام الجرد والموازنة وصحتها"².

ومن هنا نستنتج أن التعاريف السابقة اعطتنا صورة واضحة عن محافظ الحسابات ويمكن استخلاص أن محافظ الحسابات هو كل شخص يمارس مهنة المحافظ الحسابات بصفة مستقلة وتحت مسؤوليته، وذلك عن طريق فحص و مراقبة المؤسسات ومختلف القوائم المالية السنوية ويصادق عليها صدق و شرعية هذه الحسابات و من ثم إبداء رأيه الفني المحايد في شكل تقارير.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب ، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل 29 جوان 2010 ، العدد 42، ص 07.

² القانون التجاري الجزائري: المادة 715 مكرر 4، المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 ، ص 245.

ثانيا: شروط ممارسة مهنة محافظ الحسابات

لممارسة مهنة محافظ الحسابات يجب أن تتوفر في المهني الشروط المبينة في القانون المتعلق بالمهنة الذي نص على ما يلي¹:

أ- أن يكون جزائري الجنسية؛

ب- أن يحوز على شهادة لممارسة المهنة على النحو الآتي:

- بالنسبة لمهنة خبير المحاسبة: أن يكون حائزا على شهادة جزائرية بالنسبة للخبرة المحاسبية أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

- بالنسبة لمهنة محافظ الحسابات: أن يكون حائزا على شهادة جزائرية لمحافظ الحسابات أو شهادة معترفا بمعادلتها؛

- بالنسبة لمهنة المحاسب المعتمد: أن يكون حائزا على شهادة جزائرية للمحاسب أو شهادة تسمح له بممارسة المهنة.

ج- أن يتمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية؛

د- أن لا يكون قد صدر في حقه حكم بارتكاب جناية أو جنحة مخلة بشرف المهنة؛

هـ- أن يكون معتمدا من الوزير المكلف بالمالية وأن يكون مسجل في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين أو في الغرفة الوطنية لمحافضي الحسابات أو في المؤسسة الوطنية للمحاسبين المعتمدين وفقا للشروط المنصوص عليها في هذا القانون؛

و- أن يؤدي اليمين المنصوص عليه في المادة 6 من القانون 10-01 المؤرخ في 29 جوان 2010 أمام المجلس القضائي المختص إقليميا محل تواجد مكاتبهم بالعبارات التالية: " اقسام بالله العلي العظيم أن أقوم بعملتي أحسن قيام و أتعهد أن أخلص في تأدية وظيفتي وأن أكتم سر المهنة وأسلك في كل الأمور سلوك المتصرف المحترف الشريف ,والله على ما أقول شهيد ".

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 08، مرجع سبق ذكره، ص05.

المطلب الثاني: مهام ومسؤوليات محافظ حسابات

أولاً: مهام محافظ الحسابات: يقوم محافظ الحسابات بمجموعة من المهام المحددة قانوناً:

ويمكن تقسيم هذه المهام إلى مهام دائمة ومهام خاصة.

أ- المهام الدائمة: تتمثل المهام الدائمة لمحافظ الحسابات فيما يلي:

حسب مضمون المادة 23 من القانون 10/01 فإن محافظ الحسابات مكلف بالمهام الآتية:

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماماً لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الأمر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛

- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الإدارة، ومجلس المديرين أو الميسير؛

- يقدر شروط إبرام الاتفاقيات بين المؤسسة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو الميسيرين للمؤسسة المعنية بمصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

- يعلم الميسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

- تخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها دون التدخل في التسيير؛

كما تنص المادة 24 من نفس القانون على أنه: "عندما تعد الشركة أو الهيئة حسابات مدججة أو حسابات مدعمة، يصادق محافظ الحسابات أيضاً على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدججة وصورتها الصحيحة وذلك على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافظي الحسابات لدى الفروع أو الكيانات التابعة لنفس المركز"¹.

حسب ما جاء في المادة 25 من القانون نفسه فإنه يترتب عن مهمة محافظ الحسابات إعداد:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام أو صحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة أو عند الاقتضاء، رفض المصادقة المبرر؛
- تقرير خاص حول الاتفاقيات المؤسسية؛
- تقرير خاص حول تفاصيل على خمس تعويضات؛
- تقرير خاص حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين؛
- تقرير خاص حول تطور نتيجة السنوات الخمس الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة الاجتماعية؛
- تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية؛
- تقرير خاص في حالة ملاحظة تهديد محتمل على استمرار الاستغلال تحدد معايير التقرير وأشكال و أجال إرسال التقارير إلى الجمعية العامة وإلى الأطراف المعنية عن طريق التنظيم.

ب- المهام الخاصة:

- بالإضافة إلى المهام الدائمة السابقة، يقوم محافظ الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة، وسميت كذلك لأنها مرتبطة بأحداث قد تحدث أو لا خلال وكالة محافظ الحسابات، وعليه التدخل في حالة حدوثها وإعداد تقرير خاص بشأنها، ونلخصها في الآتي¹:
- قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأس المال؛
 - الإصدار عن طريق اللجوء العلني للإدخار، خاصة فيها يخص تحديد سعر الإصدار؛
 - إنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت؛
 - إصدار قيم منقولة؛
 - إصدار سندات استحقاق قابلة للتحويل إلى أسهم؛
 - عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج والميزانية؛

¹ عمر شريقي، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد 12 لسنة 2012، ص 95.

- تحويل الشركة؛

- مشروع الإدماج أو الانفصال.

ثانيا: مسؤوليات محافظ الحسابات

يتحمل محافظ الحسابات في الجزائر ثلاث انواع من المسؤوليات، مسؤولية مدنية جزائية تأديبية على النحو

التالي:

أ- المسؤولية المدنية: نصت المادة 60 من القانون 10-01 على أنه يعد محافظ الحسابات أثناء ممارسة مهامه مسؤولا مدنيا تجاه زبائنه في الحدود التعاقدية .

وطبقا لأحكام القانون التجاري فإن محافظ الحسابات مسؤول سواء ازاء الشركة او ازاء الغير عن الأضرار الناجمة عن الأخطاء واللامبالاة التي قد يرتكبها في ممارسة وظيفته، ولا يكون مسؤولا مدنيا عن المخالفات التي يرتكبها القائمون بالإدارة أو اعضاء مجلس المديرين الا اذا لم يكشف عنها في تقريره للجمعية العامة أو لوكيل الجمهورية رغم اطلاعه عليها¹.

ب- المسؤولية الجزائية: لا تقتصر مهمة محافظ الحسابات على الجانب المالي للمؤسسة فقط والخدمات التي يقدمها لها، بل يساهم أيضا في أخلقة (moralisation) الحياة الاقتصادية، ضامنا بذلك الامتثال لقانون الأخلاقيات وتشجيع شفافية المعلومة المالية، وبذلك فإن محافظ الحسابات له دور ضمان المصلحة العامة، وبالتالي فإن المحافظ الحسابات الذي يتغافل عن أداء هذا الدور أو الذي يخالف القوانين في حد ذاته، فإنه يقع على عاتقه مسؤولية جزائية ويتحمل العقوبات المرتبطة بهذا النوع من المسؤولية².

إن المحافظ الحسابات كغيره من الأشخاص يمكن أن يرتكب جريمة جنائية في القانون العام مثل: النصب، خيانة الأمانة، مخالفة تشريع العمل بصفته رب عمل، مخالفة التشريع الضريبي بصفته متعامل اقتصادي خاضع للضرائب والرسوم...إلخ، هذه الوضعيات التي تنشأ عنها مسؤولية جزائية هي ليست فقط بمهنة المحافظ الحسابات، وهناك مخالفات أخرى خاصة بمهنة المحافظ الحسابات قد ترتكب ويعاقب عليها القانون الجنائي كالاستعمال غير الشرعي لصفة محافظ الحسابات.

¹ القانون التجاري، الأمانة العامة للحكومة: مرجع سبق ذكره، ص191.

² عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة : دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس و المملكة المغربية، أطروحة دكتوراء ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، ص55-56.

وفيما يخص العوامل المكونة للمسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات، فإنه لا يمكن الحديث عن هذه المسؤولية إلا بتوفر ثلاثة عناصر رئيسية وهي :

- العنصر القانوني: حيث لا يمكن لفعل أن يكون مخالفة إلا بوجود نص قانوني؛

- العنصر المادي: يجب أن يكون الفعل قد أنجز فعلا؛

- العنصر الأخلاقي: يجب أن يحدث الخطأ عمدا وبشكل مفترض.

ج- المسؤولية التأديبية:

تتمثل العقوبات التأديبية التي يمكن اتخاذها، وفق ترتيبها التصاعدي حسب خطورتها، في ¹:

أ- الإنذار؛

ب- التوبيخ؛

ت- التوقيف المؤقت في مدة أقصاها ستة (06) أشهر؛

ث- الشطب من الجدول.

يقدم كل طعن ضد هذه العقوبات التأديبية أمام الجهة القضائية المختصة، طبقا للإجراءات القانونية المعمول بها.

وتحدد درجات الأخطاء و العقوبات التي تقابلها عن طريق التنظيم.

المطلب الثالث: واجبات وحقوق محافظ الحسابات

خص القانون المنظم لمهنة محافظ الحسابات بمجموعة من الحقوق و الواجبات لمحافظ الحسابات و نوضحها فيما يلي:

أولاً: واجبات محافظ الحسابات

حددت لمحافظ الحسابات عدة واجبات تنحصر في المهام المسندة اليه وتخص فحص قيم وثائق الشركة أو الهيئة المراقبة ومطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها؛ دون التدخل في التسيير وتتمثل أهمها فيما يلي ¹:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: مرجع سبق ذكره، ص 10.

- يشهد بأن الحسابات السنوية منتظمة وصحيحة ومطابقة تماما لنتائج عمليات السنة المنصرمة وكذا الامر بالنسبة للوضعية المالية وممتلكات الشركات والهيئات؛
- يفحص صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبنية في تقرير التسيير الذي يقدمه المديرون للمساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛
- يبدي رأيه في شكل تقرير خاص حول اجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من مجلس الادارة ومجلس المديرين أو المسير؛
- يقدر شروط ابرام الاتفاقيات بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو للقائمين بالإدارة أو المديرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- يعلم المديرين والجمعية العامة أو الهيئة المداولة المؤهلة، بكل نقص قد يكشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة ؛
- يصادق على صحة وانتظام الحسابات المدعمة والمدجة بصورتها الصحيحة على أساس الوثائق المحاسبية وتقرير محافضي الحسابات للفروع أو الكيانات التابعة لها؛
- كتم السر المهني تحت طائلة قانون العقوبات، الا في الحالات المنصوص عليها في القانون لا سيما بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين، واجب اطلاع الادارة الجبائية على الوثائق المقررة؛
- اعداد تقرير المصادقة بتحفظ أو بدون تحفظ على انتظام وصحة الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، أو رفض المصادقة المبرر، أو تقرير المصادقة على الحسابات المدعمة والمدجة، أو تقارير خاصة أخرى حسب المهام المطلوبة في العقد .

ثانيا: حقوق محافظ الحسابات

تتمثل أهمها فيما يلي²:

¹ لباس قلاب ديب، دراسة حالة تدقيق حسابات مؤسسة اقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 8، العدد 02، سنة 2021، ص 960.

² لباس قلاب ديب، مرجع سبق ذكره، ص 961.

الفصل الأول: الإطار النظري لمهنة محافظ الحسابات وإدارة المخاطر المالية وعلاقته باستمرارية المؤسسة

- الاطلاع في أي وقت وفي عين المكان على السجلات المحاسبية والميزانيات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة على كل الوثائق والكتابات التابعة للشركة أو الهيئة؛
- يطلب من القائمين بالإدارة والأعوان التابعين للشركة تقديم كل التوضيحات والمعلومات وأن يقوم بتفتيش كل مايراهم لازماً؛
- يطلب من الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة مساهمة معها؛
- يقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل ستة أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفاً محاسبياً يعد حسب مخطط الحصيلة والوثائق المحاسبية التي ينشأ عليها القانون؛
- يعلم محافظ الحسابات كتابياً في حالة عرقلة ممارسة مهنته، هيئات التسيير قصد تطبيق أحكام القانون التجاري؛
- مع مراعاة معايير التدقيق والواجبات المهنية يحدد محافظ الحسابات مدى كيفية أداء مهمة الرقابة القانونية للحسابات وسيرها في إطار رسالة مرجعية يحددها دفتر الشروط؛
- يحضر محافظ الحسابات الجمعيات العامة كلما استدعى للتداول على أساس تقريره ويحتفظ بحق التدخل في الجمعية المتعلقة بأداء مهمته؛
- تحدد عهدة محافظ الحسابات بثلاث (3) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، كما لا يمكن تعيين نفس محافظ الحسابات بعد عهديتين متتاليتين إلا بعد مضي ثلاث (3) سنوات؛
- في حالة المصادقة على حسابات الشركة خلال سنتين ماليتين متتاليتين، يتعين على محافظ الحسابات اعلام وكيل الجمهورية المختص إقليمياً ولا يجري تعديل العهدة؛
- تحدد الجمعية العامة أو الهيئة المكلفة بالمداوالت، أتعاب محافظ الحسابات في بداية مهمته ولا يتلقى أي أجر أو امتياز باستثناء الأتعاب والتعويضات المنفقة على مهمته؛
- لا يمكن احتساب الأتعاب في أي حال من الأحوال على أساس النتائج المالية المحققة من الشركة أو الهيئة المعنية؛

- يمكن أن يستقيل دون التخلص من التزاماته القانونية، ويجب عليه أن يلتزم بإشعار مسبق مدة ثلاثة (3) أشهر ويقدم تقريراً عن المراقبات والاثباتات الحاصلة ؛
- لا يعفي وجود هياكل داخلية للمراجعة بالشركة من الزامية تعيين محافظ الحسابات؛
- يتعين على محافظ الحسابات الاحتفاظ بملفات زبائنه لمدة عشرة (10) سنوات ابتداء من أول يناير الموالي لآخر سنة مالية للعهد.

المطلب الرابع: حالات تنافي و موانع ممارسة المهنة

توجد أعمال تتنافى مع مهنة محافظ الحسابات كما يمنع أيضا من القيام ببعض الأعمال، و من الأعمال المنافية ما يلي:

أولا: حالات التنافي:

- لتحقيق ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومهنة محافظ الحسابات ومهنة المحاسب المعتمد بكل استقلالية فكرية وأخلاقية، يعتبر متنافيا مع هذه المهن في مفهوم هذا القانون¹:
- كل نشاط تجاري، لا سيما في شكل وسيط أو وكيل مكلف بالمعاملات التجارية و المهنية؛
- كل عمل مأجور يقتضي قيام صلة خضوع قانوني؛
- كل عهدة إدارية أو العضوية في مجلس مراقبة المؤسسات التجارية المنصوص عليها في القانون التجاري غير تلك المنصوص عليها في المادة 46 أعلاه؛
- الجمع بين ممارسة مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لدى نفس الشركة أو الهيئة ؛
- كل عهدة برلمانية؛
- كل عهدة انتخابية في الهيئة التنفيذية للمجالس المحلية المنتخبة.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 64، مرجع سبق ذكره، ص 10-11.

- يتعين على المهني المنتخب لعضوية البرلمان أو لعضوية الهيئة التنفيذية لمجلس محلي منتخب، إبلاغ التنظيم الذي ينتمي إليه في أجل أقصاه شهر واحد (1) مهن تاريخ مباشرة عهده.
- يتم تعيين مهني لاستخلافه يتولى تصريف الأمور الجارية لمهنته ، طبقا لأحكام المادة 76 أدناه .
- لا تتنافى مع ممارسة مهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد مهام التعليم والبحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية ، طبقا للتشريع الساري المفعول وكذا الحالات المذكورة في المادتين 46 و 52 من هذا القانون.

ثانيا: موانع ممارسة مهنة محافظ الحسابات

يمنع محافظ الحسابات من ¹:

- القيام مهنيًا بمراقبة حسابات الشركات التي يمتلك فيها مساهمات بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛
- القيام بأعمال تسيير سواء بصفة مباشرة أو بالمساهمة أو الإنابة عن المسيرين؛
- قبول ولو بصفة مؤقتة ، مهام المراقبة القبلية على أعمال التسيير؛
- قبول مهام التنظيم في محاسبة المؤسسة أو الهيئة المراقبة أو الإشراف عليها ؛
- ممارسة وظيفة مستشار جبائي أو مهمة خبير قضائي لدى شركة أو هيئة يراقب حساباتها؛
- شغل منصب مأجور في الشركة أو الهيئة التي راقبها بعد أقل من ثلاث (3) سنوات من انتهاء عهده؛
- زيادة على حالات التنافي و الموانع المنصوص عليها خصوصا في المادة 715 مكرر 6 من القانون التجاري، لا يمكن تعيين الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين تحصلوا على أجور أو أتعاب أو امتيازات أخرى لا سيما في شكل قروض أو تسبيقات أو ضمانات من الشركة أو الهيئة خلال الثلاث (3) سنوات الأخيرة كمحافظي حسابات لدى نفس الشركة أو الهيئة؛
- توسع نفس حالات التنافي و الموانع وتلك المذكورة في المادتين 64 و 65 أعلاه إلى أعضاء شركات محافظة الحسابات؛

¹ الجريدة الرسمية، مرجع سبق ذكره، من المادة 65 إلى المادة 74، ص 11، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري لمهنة محاسب الحسابات وإدارة المخاطر المالية وعلاقته باستمرارية المؤسسة

- يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد القيام بأية مهمة في المؤسسات التي تكون لهم فيها مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛
- إذا استقدمت شركة أو هيئة محافظين (2) للحسابات أو أكثر فإن هؤلاء يجب أن لا يكونوا تابعين لنفس السلطة و ألا تربطهم أية مصلحة و ألا يكونوا منتمين إلى نفس شركة محافظة الحسابات؛
- إذا أراد الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد أن يمارس نشاطا منافيا بصفة مؤقتة كما هو منصوص عليه في المواد أعلاه ، يتعين عليه طلب إغفاله من الجدول لدى لجنة الاعتماد في أجل أقصاه شهر (1) واحد من تاريخ بداية نشاطه.
- وتمنح لجنة الاعتماد الموافقة إذا كانت المساهمة الجديدة للمهني لا تمس بطبيعتها بالمصالح الأخلاقية للمهنة.
- يمنع الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد السعي بصفة مباشرة أو غير مباشرة لدى الزبون لطلب مهمة أو وظيفة تدخل ضمن اختصاصاتهم القانونية؛
- كما يمنعون من البحث عن الزبائن بتخفيض الأتعاب أو منح تعويضات أو امتيازات أخرى و كذا استعمال أي شكل من أشكال الإشهار لدى الجمهور؛
- تطبق هذه الموانع أيضا على الشركات والتجمعات الممارسة للمهنة؛
- يتعين على الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد كتم السر المهني تحت طائلة العقوبات المنصوص عليها في المادتين 301 و 302 من قانون العقوبات؛
- ويخضع لنفس الالتزامات الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المتربصون وكذا مستخدمو الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين، وكذا الشركاء في الشركات المنصوص عليها في المواد 47 و 48 و 49 و 52 من هذا القانون؛
- لا يتقيد الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بالسر المهني في الحالات المنصوص عليها في القانون ولا سيما:
- بعد فتح بحث أو تحقيق قضائيين؛

- بمقتضى واجب اطلاع الإدارة الجبائية على الوثائق المقررة؛

- بناء على إرادة موكلهم؛

- عندما يتم استدعاؤهم للشهادة أمام لجنة الانضباط والتحكيم المقررة في المادة 5 أعلاه؛

- يعاقب كل من يمارس مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد بطريقة غير شرعية بغرامة من 500.000 دج إلى 2.000.000 دج؛

وفي حالة العود، يعاقب مرتكب هذه المخالفة بالحبس تتراوح مدته من ستة (6) أشهر إلى سنة واحدة، وبضعف الغرامة؛

- يعد ممارسة غير شرعية لمهنة الخبير المحاسب أو محافظ الحسابات أو المحاسب المعتمد، كل شخص غير مسجل في الجدول أو تم توقيف مؤقت لتسجيله أو شطبه من الجدول والذي يمارس أو يواصل في أداء العمليات المنصوص عليها في أحكام هذا القانون؛

ويعد كذلك ممارسة غير شرعية لمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، كل من يتحلل إحدى هذه الصفات أو تسميات شركة خبرة في المحاسبة أو شركة محافظة الحسابات أو شركة محاسبة أو أية صفة أخرى ترمي إلى خلق تشابه أو خلط مع هذه الصفات والتسميات.

المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المالية

تتعرض مؤسسات الأعمال والأفراد إلى أشكال مختلفة من المخاطر في الحياة، حيث أصبحت إدارة المخاطر من الأولويات الأخرى للمؤسسة الاقتصادية، لما لها من أهمية و دور حساس، لذا من الضروري الاهتمام بدراسة الخطر ومصادره ومحاولة تقليل الخسائر التي قد تترتب على وجود الخطر عن طريق إيجاد الوسائل الكفيلة للتحكم فيها، أو بعبارة أخرى كيفية إدارة المخاطر.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى إدارة المخاطر المالية بحيث يجب أن يتضمن مفهومها و العوامل المؤثرة فيها، أنواعها، أهدافها...

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المالية:

إدارة المخاطر المالية هي عملية التعامل مع حالات عدم اليقين الناجمة عن الأسواق المالية، والتي تنطوي على تقييم المخاطر المالية التي تواجهها المنظمة. كما تتطلب إدارة المخاطر المالية اتخاذ قرارات تنظيمية حول المخاطر المحتملة التي قد تكون مقبولة في مقابل تلك التي ليست كذلك¹.

ويرتكز مفهوم إدارة المخاطر على مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل منع أو تقليل الخسائر المادية المحتملة ومن ثم الحد من ظاهرة عدم التأكد، كما يركز هذا المفهوم على خفض التكاليف المصاحبة للخطر ومن هنا يمكننا تعريف إدارة المخاطر " أنها تنظيم متكامل يهدف لمعالجة المخاطر بأفضل الوسائل وقلل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار انسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب".

وتعريف إدارة المخاطر المالية بأنها العلاقة بين العائد المطلوب على الاستثمار وبين المخاطر التي تصاحب هذا الاستثمار، وذلك بقصد توظيف هذه العلاقة بما يؤدي إلى تعظيم قيمة ذلك الاستثمار من وجهة نظر أصحابه.

¹ عيسوي سهام، مرغاد لخضر، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد 15، سنة 2014، ص 155.

ويمكن تعريفها أيضا بأنها إدارة الأحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة، إذا لم يتم التعامل معها بشكل مناسب.

ويرى Williams, Smith, & Young أن إدارة المخاطر المالية بالمنشأة تتضمن القيام بالأنشطة الخاصة بتحديد المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياسها، والتعامل مع مسبباتها، والآثار المترتبة عليها. وأن الغرض الرئيسي لإدارة المخاطر المالية بالمنشأة يتمثل في تمكين المنشأة من التطور وتحقيق أهدافها بشكل أكثر فعالية وكفاءة.

وبذلك فمصطلح " إدارة المخاطر المالية " يتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد.

ثانيا: العوامل المؤثرة في إدارة المخاطر المالية:

للخطر المالي عدة مؤثرات، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية¹:

أ- **نوعية الحيازة في المؤسسة:** إن نوعية العقود والمعاملات في المؤسسة تمثل إشكالا كبيرا، خاصة بسبب التخلف أو العجز عن الدفع من طرف الزبون، الذي يواجه مشاكل قانونية ومالية، وهنا تلعب خبرة المديرين دورا هاما من خلال مراقبة معدل الفائدة، والمبالغ غير المدفوعة مع تحديد عدد العمليات مع نفس الزبون، إضافة إلى تنوع الذمم.

وترتبط المؤسسة بالموردين المتعاملين من حيث إمكانية الدفع أو لا فيظهر دور الخبرة في المجال المالي التي تساهم في التنوع الذي يساهم بدوره في التسيير المالي للمؤسسات، ولكن ذلك مع أخذ المخاطر كلها وحتى غير المعتبرة بعين الاعتبار، كما أن عدم الدفع أو العجز في الأدوات المالية أو سوء استخدامها يؤدي إلى نقص في الذمم.

ب- **تغير الاسعار:** وهي تعبر عن التغير أو التردد بالنسبة لسلسلة زمنية، تعتبر عادة كأداة أساسية في التحليل المالي أين تسمح بقياس الخطر في الأسواق، ففي الاقتصاد الليبرالي يعبر تغير الأسعار عن ضرورة، حيث تعتبر

¹ قرناش هوارى، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بدون سنة، ص 97-98.

وسيطا للأسعار التي تتأثر بعدد من التوفيقات والتعديلات، فهي تسمح بقياس الخسارة المحتملة جراء الخطر المالي للورقة المالية أو المكاسب المرتقبة منها.

كما أن الأسعار ترتبط بالعرض والطلب مع حساسيتها لعدد من العوامل الأساسية و هي: معدلات الفائدة، أسعار الصرف والأسعار في البورصة.

ج- تأثير الزمن: يعتبر الزمن عاملا أساسيا في الخطر لأنه يحدد مدته ومختلف التغيرات الأخرى، ويعبر عن أفق المؤسسة على المدى البعيد، كذلك أهميته لأن الزمن يأتي بمتغيرات تساهم في خلق المخاطر و لكن الأخطار التي تحدث أسبابها يمكن للزمن أن يكون مساعدا في حدوثها أو زيادة خطورتها و تأثيرها على المؤسسة.

بالنسبة للمسير المالي فإن الزمن مع اعتبار له دورا هاما في عملية التسيير، إلا أنه سبب و موضوع كل الأزمات والمخاطر التي تواجه المؤسسة.

المطلب الثاني: أنواع إدارة المخاطر المالية وأهدافها:

أولا: أنواع إدارة المخاطر المالية:

هناك عدة أنواع لإدارة المخاطر المالية نظرا لاتساع نطاق المخاطر المحتملة التي تؤثر على مكان العمل، والتي يجب أخذها بعين الاعتبار وتنفيذ خطة إدارة المخاطر المناسبة في المؤسسة ونذكر منها مايلي¹:

أ- مخاطر الائتمان: المخاطر الائتمانية هي الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة، بسبب ظروف عامة سياسية أو اقتصادية أو ظروف خاصة بالمقترض نفسه، ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر.

بشكل عام، ومن أجل تخفيض الخسائر الناجمة عن مخاطر الائتمان يتحمل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا المسؤولية في وضع وإعتماد إستراتيجية منح التسهيلات وسياسات وإجراءات عمل تتلاءم مع الواقع العملي والبيئة المصرفية وأن تحديثها باستمرار، وتعيين الكادر المؤهل القادر على القيام بتنفيذ عمليات المنح والمتابعة والمراقبة.

¹ مصطفى أبو صلاح، و نصر عبد الكريم، (2007). المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس، الاردن، جامعة فيلادلفيا، ص11.

ب- مخاطر السوق: هي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. وهذا النوع من المخاطر تم إضافته الى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام 1996 بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها، وفيما يلي توضيح لأقسام مخاطر السوق:

ب-1: مخاطر أسعار الفائدة؛

ب-2: مخاطر أسعار الصرف؛

ب-3: مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع.

ج- مخاطر السيولة¹: هي المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الإستحقاق بسبب عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم أو الأصول السائلة لمقابلة هذه الإلتزامات بأقل خسائر ممكنة. وتعتبر إدارة السيولة في البنوك أمراً في غاية الأهمية وينطوي على مخاطر عالية لأن الفشل في المحافظة على مستويات سيولة ملائمة قد يؤدي الى انهيار البنك وفشله كمؤسسة مالية.

بالإضافة لهذه المخاطر هناك أيضاً مخاطر محاسبية، مخاطر ضريبية، مخاطر متعلقة بالمردين ومخاطر الإفلاس وغيرها من المخاطر المالية ...

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر المالية:

في هذا المطلب سنعرض أهم أهداف إدارة المخاطر المالية والمتمثلة في²:

أ- البقاء والاستمرارية: من الواضح انه اين تكن اهداف المؤسسة، فإنها يمكن ان تتحقق فقط اذا ظلت المؤسسة موجودة فقط اما اذا دمر وجود المؤسسة فلا يمكن تحقيق أي من الاهداف اذن فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود المؤسسة ككيان عامل الاقتصاد. وبهذا المعنى تكون الوظيفة الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم اهداف المؤسسة، أن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في اهداف المؤسسة الأخرى مهما تكن بل ضمان ان بلوغ هذه الاهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشأ

¹ مصطفى ابو صلاح، و نصر عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص12.

² عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012/2011، ص58-59.

بسبب المخاطر البحثية، ويعني هذا ان الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف الى ادنى حد او الاسهام في ربح المؤسسة، بل ان الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الاعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للمؤسسة و بالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف الى الهدف الابسط المتمثل في تفادي الافلاس" وبالنظر لأهمية هدف البقاء في وظيفة ادارة المخاطر و عدم التأكد من تكاليفه نقترح الهدف الرئيسي الإدارة المخاطر المتمثل في الحفاظ على الفاعلية التشغيلية أي ضمان ان لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحثية دون تحقيق المؤسسة لأهداف أخرى.

ب- استقرار الارباح: بالإضافة الى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك اهداف اخرى ثانوية من بينها هو استقرار الارباح والمكاسب، تسهم ادارة المخاطر في الاداء الاجمالي للشركة بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحثية الى اقل مستوى و هو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة الى ذلك فان خفض التباين في الدخل يمكن ايضا ان يساعد في تقليل الضرائب على الارباح مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشأة سوف يكون اقل عندما تكون الارباح مستقرة بمرور الوقت.

ج- تقليل القلق والتوتر: يقصد بمهدف تقليل القلق والتوتر بانه هدف النوم الهادئ ليلا، راحة البال التي تأتي من معرفة انه قد تم وضع كافة التدابير المناسبة للتصدي للظروف المعاكسة فعندما تظل المؤسسة دون حماية ولا تعرف الادارة ما اذا تم التصدي للظروف المعاكسة ام لا، فان عدم التأكد و القلق الذهني يمكن لهما ان يصرفا انتباه الادارة عن الاعتبارات الاخرى وفي الحالات القصوى يمكن ان يكون القلق الذي ينشأ من عدم التأكد بخصوص بقاء المؤسسة تأثير ضار على صحة ورفاهية ادارة المؤسسة، أن القلق يستنزف طاقة هائلة هاته الطاقة التي تهدر يكون من الاجدر والاحسن او توظف بشكل أكثر انتاجية و جدوى في امور اخرى، راحة البال التي تأتي من الأمان الذي تمنحه استراتيجية ادارة المخاطر جيدة التصميم والتنفيذ يسمح للمديرين بتوجيه طاقتهم نحو النمو والربحية. ان هدف نوم الليل الهادئ يقصد به راحة البال ليس للمدير فقط وانما لمديري المؤسسة التنفيذيين الآخرين مجلس الادارة والمساهمين، بل انه يمتد الى اطراف خارج المؤسسة مثل: الدائنين، الموردين المستهلكين وهذا ما يجعل المؤسسة تجلب اهتمام هؤلاء، لان هذه الاطراف تفضل دائما التعامل مع التي تجيد التعامل مع التهديدات التي تواجه البقاء.

د- تعظيم القيمة: ان الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي مؤسسة وهو تعظيم قيمة المؤسسة، ويرى Neil dohtry ان هدف الادارة عموما وهدف المديرين الذين فوضت لهم

المسؤوليات بما فيهم مدير المخاطر هو تعظيم القيمة، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة، ووفقاً لوجهة النظر هذه ينبغي تقييم قرارات إدارة المخاطر وفقاً للمعيار ما إذا كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا. فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي مؤسسة وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة إلا أنه يعاب عليه في الوقت نفسه أن هذا الهدف (تعظيم القيمة) وثيق الصلة أساساً بالشركات ذات الملكية العامة. ذات الأسهم ذات التداول العام.

المطلب الثالث: الفشل المالي وأنواعه

أولاً: مفهوم الفشل المالي:

لقد ارتبط مفهوم الفشل ببير الذي يعد أول من استخدم هذا التعبير، وذكر أنه من الناحية العملية يقال "بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس، أو في حالة عدم سداد الديون، أو فوائدها، أو عدم سداد حسابات المصاريف، أو عدم سداد الأرباح المستحقة الحملة الأسهم".

الفشل المالي مصطلح استخدمه الباحث جون أرجنتيني عام 1986م، حيث عرفه بأنه "العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي".

عرف Dun & Bradstreet, s الفشل بأنه يحدث عندما تكون هناك عمليات أو أعمال للشركة يتبعها تنازل عن الممتلكات أو الأصول لصالح الدائنين، أو الإفلاس، أو حدوث خسارة للدائنين بعد عمليات فاشلة، أو عدم القدرة على استرجاع العقار المرهون أو الحجز على ممتلكات الشركة قبل إصدار الحكم عليها، أو الانسحاب وترك الالتزامات على الشركة غير مدفوعة، أو أن يتم وضع ممتلكات الشركة تحت الحراسة القضائية أو إعادة تنظيم للشركة وإحداث إجراءات التسوية بين الشركة ودائنيها¹.

¹ سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الفترة 2009/2012، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014/2015، ص40.

ثانياً: أنواعه

توجد ثلاثة أنواع من الفشل المالي الذي قد يصيب الشركة، وهي الفشل الاقتصادي، والفشل المالي أو القانوني، والفشل الإداري¹.

أ- الفشل الاقتصادي: هو العملية التي تنتج عن تفاعل العديد من الأسباب عندما يكون العائد المحقق على رأس المال من متوسط تكلفة رأس المال أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقماً سالباً.

لذلك يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي، تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها، وبقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة، لأنه يحصل بغض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليها من التزامات، أي أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصادية، ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها، ومن ثم لا يشهر إفلاسها.

ب- الفشل المالي أو الفشل القانوني: هذا النوع من الفشل قد يتخذ اتجاهين، فالأول يتمثل في حالة عدم كفاية السيولة، ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الأصول تزيد عن قيمة الخصوم، أما الشكل الثاني فهو يتجه إلى العسر المالي والذي تم التطرق إليه سابقاً.

ج- الفشل الإداري: هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة، بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها، وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها، حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل، ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية وتعديل لخططها لما يطرأ من أحداث غير متوقعة.

¹ سليم عماري، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

المبحث الثالث: عرض الدراسات السابقة

من خلال هذا المبحث سنتطرق الى عرض الدراسات السابقة، في مجال محافظ الحسابات وإدارة المخاطر المالية وكذلك استمرارية المؤسسة واتضح من خلال هذه الأبحاث والدراسات التركيز على مسؤولية محافظ الحسابات ومهامه في جانب الرقابة المحاسبية.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة لمحافظ الحسابات

توجد عدة مذكرات ماجستير واطروحات دكتورا ومقالات نشرت في هذا الخصوص تم اختيار ما يناسب وما يتم الاستفادة منه:

الدراسة الأولى: عقاب سليمة، بوفنارة هاجر، دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الاستمرارية في ظل جائحة كورونا- دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، مجلة العلوم الإدارية والمالية، 2023.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور محافظ الحسابات في تقييم قدرة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الاستمرارية في ظل جائحة كورونا، من وجهة نظر عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين في الجزائر، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه في ظل ظروف عدم التأكد التي سببتها جائحة كورونا، تزايدت مسؤوليات محافظ الحسابات في تقييم فرض الاستمرارية للمؤسسة محل التدقيق، بالاعتماد على جملة من مؤشرات تقييم الاستمرارية.

الدراسة الثانية: رشيد سفاحلو، عاشور كتوش، مهام وتقارير محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 16، المجلد 2017، 1.

حتى يتمكن محافظ الحسابات من إنجاز مهامه على أحسن وجه عليه تطبيق العناية المهنية التي وردت في الملحق لقرار وزير الاقتصاد رقم SPM/94/103 المؤرخ في 1994/02/02، المتعلق بالعناية المهنية لمحافظ الحسابات، والذي حدد 6 توصيات هامة تشرح مهام محافظ الحسابات والتقارير الواجب إعدادها، والتي كانت مكتملة لأحكام القانون 91-08 المؤرخ في 1991/04/27 المتعلق بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الذي ألغيت جميع أحكامه بعد صدور القانون البديل رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 المتعلق بالخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، والذي حدد كذلك مهام محافظ

الحسابات وتقاريره ومن هنا أنجز هذا المقال محاولة منا التطرق إلى تلك التوصيات وتحيينها كونها صدرت سنة 1994 وجعلها تتماشى مع أحكام القانون الجديد (رقم 10-01 المذكور أعلاه)، فيما يتعلق بمهام محافظ الحسابات وتقاريره وعرض العناية المهنية الواجب وضعها قيد التنفيذ من طرف محافظ الحسابات، منذ قبوله للعهد بعد تأكده من عدم وقوعه في حالات التنافي والموانع القانونية والتنظيمية، وتكوين ملفات العمل ومن ثم أخذ معلومات عامة حول الشركة محل المراقبة وتقييم نظام رقابتها الداخلية ليتمكن من إعداد برنامج عمل مناسب لفحص الحسابات والتصريح بالأعمال غير الشرعية لوكيل الجمهورية إن وجدت، إلى غاية إعداد التقرير النهائي العام للتعبير عن الرأي حول عدالة وانتظام القوائم المالية والتقارير الخاصة التابعة للتقرير العام المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 11-202 المؤرخ في 2011/05/26 ، والوارد مضمونها في القرار المؤرخ في 2013/06/24، بالإضافة إلى مداخلة محافظ الحسابات في الجمعية العامة بما يتعلق بأداء مهمته، كلما استدعى للتداول على أساس تقريره.

الدراسة الثالثة: زينب حجاج، مهنة محافظ الحسابات في الجزائر كآلية لمحاربة المخلفات دراسة حالة في مؤسسة خاصة وعمومية، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10، ديسمبر 2016.

تبرز هذه الدراسة دور مهنة محافظ الحسابات في اكتشاف ومحاربة المخالفات والتجاوزات في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر، وذلك بعرض واقع مهنة محافظ الحسابات من خلال القوانين والهيئات المرتبطة بالمهنة، شروط ممارستها ومجالات تدخل محافظ الحسابات، إلى غاية إعداد تقارير المراجعة الموجهة لاتخاذ مختلف القرارات، كما تحدد الدراسة مسؤوليات محافظ الحسابات المدنية، التأديبية والجزائية، ودوره في الكشف عن حالات المخالفات والتبليغ عنها، حيث اتضح أن القانون الجزائري يستخدم مهنة محافظ الحسابات كآلية لمحاربة تحويل الأموال غير القانونية، تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

إلا أنه من أجل تحقيق هذه المهام يجب على محافظ الحسابات القيام بعدة إجراءات لاكتشاف المخالفات والإبلاغ عنها - وتم دراسة حالة في مؤسسة شركاء للخواص، وشركة عمومية ذات طابع صناعي تجاري- أين اتضح وجود صعوبات يواجهها محافظ الحسابات عند اكتشاف والتبليغ عن التجاوزات خلال أداء مهمة المراجعة القانونية.

الدراسة الرابعة: زهواني رضا زهواني، ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات للحد من المخاطر البيئية للمؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 9، المجلد 3، 2016.

تهدف هذه الدراسة إلى ضرورة تفعيل دور محافظ الحسابات في المؤسسات للحد من المخاطر البيئية الذي يعتبر بمثابة الركيزة التي تحمي الاقتصاد الوطني، ونظرا للدور الذي يقوم به في زيادة الثقة في مخرجات المؤسسة ومحاربة أشكال المخاطر البيئية التي تحيط بها، وعلى الرغم من الدور والاستلزمات الذي يقوم به محافظ الحسابات والتي تفرض عليه من استقلالية وحيادية في إبداء الرأي عن المعلومات المالية تجاه المؤسسة إلا أن هذه المعلومات لم تعد كافية لتشخيص وضعية المؤسسة تجاه البيئة التي تنشط فيها، ولذا أصبح لازما من سن قوانين وتشريعات جديدة لمهنة محافظ الحسابات تعمل على تكييف وإدراج المعلومات البيئية ضمن صلاحيات محافظ الحسابات من خلال التشخيص والمراقبة والإفصاح عن المعلومات البيئية في التقارير المالية.

الدراسة الخامسة: طيطوس فتحي، محافظ الحسابات في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد التاسع، الطاهر مولاي، سعيدة الجزائر، المجلد 5، العدد 9، جوان 2013.

نظرا لأهمية مهنة محافظ الحسابات حرص المشرع الجزائري كل الحرص على التنظيم الجيد لها، ليكون أداؤها جيدا، تعيين محافظ الحسابات من بين المهنيين المعتمدين و المسجلين في الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات، من طرف الجمعية العامة أو الجهاز المكلف بالمداولات بعد موافقتها كتابيا، و لا يعفي وجود هياكل داخلية لمحافظ الحسابات، الشركة أو الهيئة من الإلزامية القانونية لتعيين محافظ حسابات. يمكن لمحافظ الحسابات الاطلاع في أي وقت و في عين المكان على السجلات المحاسبية و الموازنات و المراسلات و المحاضر، وبصفة عامة كل الوثائق و الكتابات التابعة للهيئة أو الشركة، يمكنه كذلك أن يطلب من التابعين للشركة أو على كل التوضيحات والمعلومات، و أن يقوم بكل التحقيقات التي يراها لازمة، وله أن يطلب من كل الأجهزة المؤهلة الحصول في مقر الشركة على معلومات تتعلق بمؤسسات مرتبطة بها أو مؤسسات أخرى لها علاقة معها، ويقدم القائمون بالإدارة في الشركات كل ستة (06) أشهر على الأقل لمحافظ الحسابات كشفا محاسبيا، يعد حسب مخطط الحصيلة و الوثائق المحاسبية التي ينص عليها القانون، كما يعلم محافظ الحسابات كتابيا في حالة عرقلة ممارسة مهنته.

كما تطرق المشرع إلى المسؤوليات التي يتحملها المهني، نتيجة خطأ أو مخالفة، كما بين العقوبات التأديبية التي قد يتعرض لها، اذ قد يتعرض لمسؤولية مدنية جراء تسببه في أضرار للشركة أو للغير، كم يتعرض لمسؤولية جنائية عن كل خطأ جزائي و ذلك من باب الردع و فرض الصرامة في العمل و احترام القانون.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة لإدارة المخاطر المالية واستمرارية المؤسسة

الدراسة الأولى: بهلول نور الدين، دراسة استطلاعية حول واقع وافاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسات الاقتصادية دراسة ميدانية بالمنطقة الصناعية لولاية سوق اهراس، مارس 2022، مجلة المالية والاسواق، المجلد 9، العدد 1، ص 626-642

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع وآفاق تبني ادارة المخاطر المالية وانعكاس ذلك على المؤسسات الاقتصادية، حيث شملت الدراسة الميدانية عينة من المؤسسات الاقتصادية بالمنطقة الصناعية لولاية سوق اهراس حيث تم دراسة آراء المسيرين وعمال المؤسسات تجاه ادارة المخاطر، حيث تم إعداد استبيان وتوزيعه على مجتمع الدراسة البالغ عدده 35 مستوجبا، وتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي spss في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، وقد خلصت الدراسة إلى أن وجود مستوى قوي لمدى ادراك المخاطر المالية بالنسبة للمؤسسات محل الدراسة، كما تبين وجود مستوى قوى لتطبيق منهجية ادارة المخاطر، كما اتضح وجود مستوى قوي لمقومات فعالية ادارة المخاطر وآفاق نجاحها في هذه المؤسسات، وتوصلت الدراسة إلى أن ادارة المخاطر المالية لها دور هام في المؤسسات الاقتصادية.

الدراسة الثانية: كلاش مريم، بهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة مجمع صيدال، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 3، افريل 2021.

وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التي تهدف إلى الحكم على أداء المؤسسة محل الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج اهمها ان المؤسسة تتمتع بسيولة كافية تجعلها بعيدة عن المخاطر على الرغم من اعتمادها على نسب مديونية مرتفعة، كما لها قدرة كافية على مواجهة ديونها، لكن هذا لا يجعلها في مأمن عن مواجهة المخاطر، لذلك وجب ضرورة عمل المؤسسة على تبني إستراتيجية لإدارة المخاطر المالية والتي تعمل على رفع مستوى كفاءة الأداء وتقوية مركزها.

الدراسة الثالثة: فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية-دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 3، المجلد 12، جويلية 2018.

واجه المؤسسة الاقتصادية العديد من المخاطر أثناء ممارستها لنشاطها، وتعد المخاطر المالية من أهم هذه المخاطر، وذلك نظرا لأن كل المخاطر تقريبا التي من الممكن أن تواجهها المؤسسة إلا ولها أثر مالي سواءا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهو الأمر الذي يستدعي ضرورة التركيز على هذه الفئة من المخاطر من خلال التعرف

عليها وتقييمها وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهتها. وقد جاءت هذه الدراسة من أجل إسقاط الضوء على مختلف الأنواع من المخاطر المالية التي قد تعترض المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، وذلك من خلال إستبيان تم توزيعه على عينة من المستثمرين بولاية الأغواط وقد أوضحت نتائج الدراسة أن هناك العديد من المخاطر المالية التي تعترض نشاط هؤلاء، في مقدمتها المخاطر المتعلقة بالسيولة، صعوبة تحديد التكاليف وكذا المخاطر المتعلقة بصعوبة تحصيل الديون، ولمواجهة هذه المخاطر لجأت المؤسسات إلى سياسة المزج بين مختلفة الإستراتيجيات الخاصة بإدارة المخاطر وكذا الإعتماد على مزيج من الأدوات التحوطية، وذلك بالرغم من إفتقادها لبعض المفاتيح الإستراتيجية لإدارة مخاطر فعالة.

الدراسة الرابعة: نعيم تومان، مرهون الزبدي، تهدف الدراسة إلى تقييم العوامل المؤثرة على استمرارية المؤسسة لدى شركات المقاولات.

من خلال تحديد أهم العوامل أو قدرة الشركة على الاستمرار في تحقيق أهدافها، فضال عن : تحديد الوسائل والإجراءات التي من الممكن أن في تجنب الشركات للحالات الفشل التي تتعرض لها من جراء مؤثرات داخلية أو خارجية أوجدتها بيئة الشركة التي تعمل فيها، استخدمت هذه الدراسة عينة عشوائية بسيطة اشتملت على 68 مستجيب يعملون كمدرء مفوضين في الاسباب التي من يكون لها دور في الشركات المقاولات في محافظة الديوانية . ولخصت الدراسة إلى عدد من الاستنتاجات كان أهمها :

- الجهد البشري يلعب دورا مؤثرا سواء في نجاح أو فشل شركات المقاولات؛
- هناك العديد من العوائق التي تواجه الشركات أهمها حالات الفساد الإداري والمالي التي يمارسها كبار موظفي الإدارات الحكومية في إحالة المناقصات على شركات المقاولات أو في صرف مستحقاتها أو استلام المشاريع المنفذة منها والتي تؤدي إلى حرمان عدد كبير من الشركات من الحصول على أعمال أو تحملها تكاليف إضافية تحت مسميات عديدة؛
- التغيير في السياسات و القوانين الحكومية كان له اثار الواضح في عرقلة أعمال شركات المقاولات.

الدراسة الخامسة: جربوع أبو معمر، مدى مسؤولية المحافظ الحسابات الخارجي للتنبؤ باستمرارية الشركة - دراسة تحليلية على محافظ الحسابات في قطاع غزة، 2003.

بينت الدراسة أن فرض الاستمرارية يفرض على الشركة الاستمرار بأعمالها لاعتيادية خلال الفترة القادمة، وأن التوقف عن العمل أو التصفية قد تم استبعادها، وقد توصلت الدراسة إلى:

- 1- يجب على المحافظ الحسابات أن يقيم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها في الفترة القادمة.
- 2- في حالة الشك بخصوص الاستمرارية يجب على محافظ الحسابات التحفظ في تقريره أو الامتناع عن إبداء الرأي حسب حالة عدم التأكد.

المطلب الثالث: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

1. من حيث الزمان والمكان:

تمت الدراسة الحالية على عينة من محافظ الحسابات وأساتذة الجامعة في ولاية الوادي سنة 2024، بينما تمت الدراسات السابقة في دول وولايات مختلفة (غزة، سعيدي، سوق اهراس، الجزائر) وسنوات مختلفة (2009، 2021، 2022، 2023).

2. من حيث العينة:

بالمقارنة مع هذه الدراسة نجد ان مختلف الدراسات السابقة تناولت عينات مختلفة العدد اختلفت حسب إمكانية وهدف كل دراسة، فتمثلت عينة دراستنا في 57 عينة لمحافظي الحسابات بولاية الوادي في حين ان عينات الدراسات السابقة تنوعت ما بين (30-50) عينة في ولايات مختلفة.

3. من حيث المتغيرات:

هدفت الدراسة لقياس مدى دور محافظ الحسابات في توقع المخاطر المالية لضمان استمرارية المؤسسة لولاية الوادي، اما الدراسات السابقة فلم تتطرق للمتغيرات معا (محافظ الحسابات، إدارة المخاطر المالية، استمرارية المؤسسة، القوائم المالية)

حيث تميزت دراستنا عن الدراسات السابقة:

- كيفية سير عمل محافظ الحسابات ودوره في اكتشاف المخاطر المالية التي تواجهها المؤسسة الاقتصادية.
- تقييم دور محافظ الحسابات في المحافظة على استمرارية المؤسسة.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل بأن محافظ الحسابات له مهمة هامة تتمثل في فحص والتحقق من صحة الحسابات والقوائم المالية للمنشأة محل المراجعة، وهذا من خلال ما يسمى بعملية المراجعة الخارجية التي هي بدورها تعتبر عملية منظمة وهادفة ومخطط لها، من أجل التحقق من مدى تطبيق المنشأة للمبادئ والمعايير المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

وحتى يصل محافظ الحسابات بتقريره المتمثل في رأيه حول القوائم المالية إلى خدمة مختلف الأطراف المهمة بتقريره وترشيد قراراتهم نحو الصواب كان عليه أن يعتمد على أسس ومعايير تضبط طريقة وصوله لهذا التقرير، على غرار أن يكون مستقلاً، مؤهلاً تأهيلاً علمياً.

وتعرفنا على المخاطر التي يمكن أن تواجهها المؤسسة والتعرف على مفهوم إدارة المخاطر المالية والعوامل المؤثرة فيها، وتطرقنا أيضاً إلى أنواعها وقمنا بتسليط الضوء على أحد أنواعه ألا وهو الفشل المالي والذي يعتبر أكبر حدث سلبي يمكن أن تتعرض له المؤسسة من أضرار تؤثر على استمرارية نشاطها وبقائها في السوق، كما قيمنا دور محافظ الحسابات في ضمان الاستمرارية.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية لدور محافظ الحسابات
في توقع ادارة المخاطر المالية لضمان
استمرارية المؤسسة

تمهيد:

نهدف من خلال هذا الفصل للتطرق إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع بحثنا و التي سيتم تداولها ضمن سياق الفصل، ولا يمكن القيام بهذه الدراسة دون إتباع إجراءات منهجية تسمح بتحديد الخطوات التي يجب المرور بها والمعلومات التي يمكن الحصول عليها، وسنحاول التطرق إلى الإطار الميداني للبحث من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية للمؤسسات وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى مبحثين:

✓ المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الدراسة الميدانية

✓ المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة الدراسة الميدانية

يعتبر هذا الجانب تمهيدا لمرحلة التحليل الوصفي لخصائص العينة المدروسة ولنتائج الاستبيان واختبار الفرضيات حيث سنتناول من خلاله كل من مجتمع وعينة الدراسة، وأدوات البحث المستخدمة، وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول: مجتمع وعينة الدراسة الميدانية وحدودها

أولا: مجتمع الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة: "جميع وحدات المعاينة التي تنتمي إلى الدراسة، حيث يتم تحديد وحدة المعاينة و الخصائص التي نود قياسها و المتغيرات التي نود استخدامها"¹، وعموما فقد استدعت الدراسة استطلاع آراء الممارسين و الدارسين لمهنة المحاسبة و محافظ الحسابات حيث اشتمل مجتمع الدراسة ثلاث فئات هي:

- ✓ فئة الخبراء المحاسبين.
- ✓ فئة محافظي الحسابات.
- ✓ الأفراد العاملين في المكاتب المحاسبية.
- ✓ فئة أساتذة جامعيين اختصاص محاسبة.

ثانيا: عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على قوائم الاستقصاء بغية الحصول على بيانات الدراسة الميدانية، و التي تم توزيعها على عينة عشوائية حجمها 60 فردا من أفراد مجتمع الدراسة غير أن 3 منها فقدت و لم نتمكن إلا من استرجاع 57 منها وبعد الفرز والتدقيق تم استبعاد 8 قوائم الاستقصاء الغير مكتملة الاجابة ليصبح عدد الاستثمارات المعلن عنها والصالحة لدراسة 49 استثمارة أي بنسبة 61.67% من مجموع الاستثمارات، كما هو موضح في الجدول والتمثيل البياني التالي:

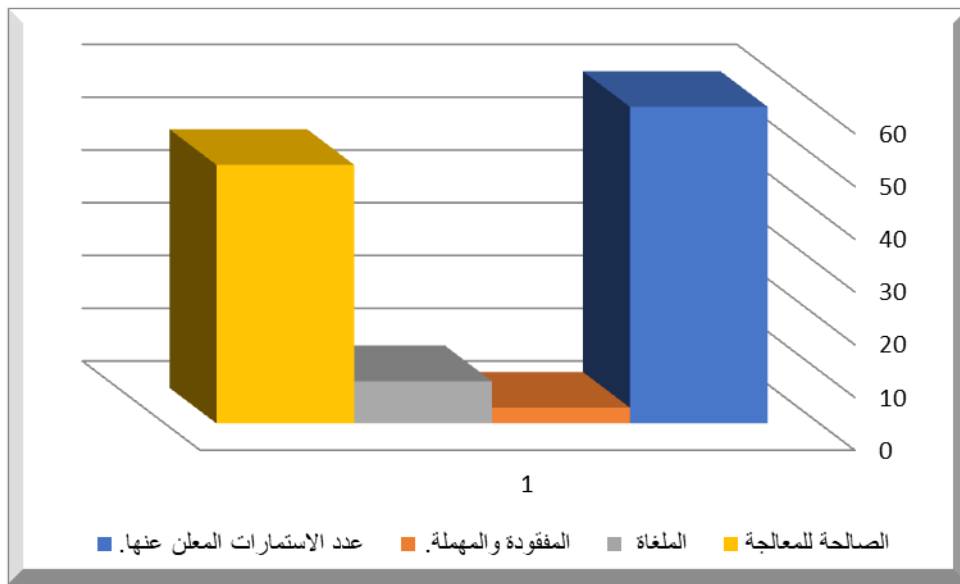
¹فتحي أحمد عاروري، المعاينة الإحصائية طرفها و استخداماتها، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، الأردن، 2013، ص18.

الجدول (1): العد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان

البيانات		الاستبيان
العدد	النسبة المئوية	
60	%100	عدد الاستثمارات المعلن عنها.
3	%5	المفقودة والمهملة.
8	%13.33	الملغاة
49	%61.67	الصالحة للمعالجة

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على معطيات الاستبيان.

الشكل (1): تمثيل بياني للعد الإحصائي الخاص باستمارة الاستبيان.



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Excel 2007.

المطلب الثاني: أدوات البحث المستخدمة

سعى من التحقيق الهدف المنشود من هذه الدراسة تطلب منا إ باستخدام أسلوب الاستبيان نظرا لسهولة وضعه وقدرت تطبيقه للحصول على معلومات على عدد غير محدود من أفراد العينة ومن أجل وضع الأسس العلمية والإطار النظري لهذه الدراسة، فإننا استخدمنا البيانات المتوفرة بالمكتبات ومن المراجع الخارجية الأدبية للدراسات السابقة، كما يعرف الاستبيان على أنه عبارة على: "أداة لفظية بسيطة الهدف منها معرفة اتجاه

المستجوبين نحو موضوع معين"¹، لغرض تعزيز تصوراته المستقبلية، كأهم الأدوات البحثية لتحليل رأي أفراد العينة، وتعتبر هذه الاستمارة أهم أدوات البحث التي اعتمدنا عليها في دراستنا لجمع البيانات والمعلومات من آراء وإجابات وتقييمات لأفراد العينة، حول متغيرات البحث.

حيث تضمن هذا الاستبيان ما يلي:

***الدباجة الأولى:** ولقد جاءت كمقدمة لغرض تعريف المشاركين من أفراد العينة بموضوع الدراسة وأهدافه وشرح و تبسيط بعض المفاهيم الخاصة به.

***البيانات الشخصية:** وقد تضمنت تحديد الخصائص الشخصية المتعلقة بأفراد العينة من حيث المؤهل العلمي، التخصص الوظيفي وكذا الخبرة المهنية.

* **معلومات حول متغيرات الدراسة:** حيث تضمن 24 سؤالاً مقسمة على ثلاث محاور ، كما تضمن كل محور 8 أسئلة منظمة حسب شكل يتناسب مع أسلوب البحث العلمي، وبشكل واضح وسهل بغية الحصول على المعلومات اللازمة والضرورية لضمان تحقيق أهداف الدراسة.

كما تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي المكون من خمسة درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان وذلك لقياس استجابات المسحوبين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي:

الجدول(2): مقياس ليكارت الخماسي

التقييم	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1
المجال	4.2 .5	3.4 .4.2	2.6 .3.4	1.8 .2.6	1 .1.8

المصدر: الأخضر عياشي، أثر المراجعة الخارجية الالكترونية على كفاءة وفعالية محافظ الحسابات الخارجي في تحسين جودة المراجعة الخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع علوم تسيير والمالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الوادي، 2019/2018، ص91.¹

¹القاضي أمين، الاتصال الداخلي في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد1، العدد2، 2014، ص61.

المطلب الثالث: الأساليب الإحصائية المستخدمة

في ظل الأسئلة الواردة بقائمة الاستقصاء تم اعتماد مجموعة من الأساليب الكمية في تحليل الإجابات وذلك بعد إنهاء عملية جمع البيانات والمعلومات اللازمة حول متغيرات هذه الدراسة، كما تم ترميزها وإدخالها إلى الحاسب الآلي لاستخراج النتائج الإحصائية، حيث تم الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS21)، وتم بعد ذلك معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، مع الاستعانة ببرنامج Excel 2007 و برنامج Excel 2016 لتصميم الأشكال البيانية بصيغ و أشكال أخرى.

لذا استلزم علينا استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المختلفة، لتمكننا من الحصول على نتائج أكثر دقة، حول المتغيرات المقصود دراستها و تمثلت في ما يلي:

. التكرارات والنسب المئوية: بغية التفريق بين فئات العينة، بناء على المعلومات الشخصية لأفراد العينة ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة، وتم اعتماد هذين المؤشرين في كافة عبارات الاستبيان.

. الأشكال البيانية التوضيحية: والتي تدعم وتلخص المخرجات بشكل انسيابي.

- المتوسط الحسابي المرجح: ويعرف بأنه " مجموعة من القراءات مقسمة على عددها، وهو أكثر مقاييس المتوسطات استخداماً.²

- الانحراف المعياري: وهو البعد عن المتوسط، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت في الإحصاء و أكثرها استعمالاً، ويعتمد في حسابه على المتوسط و يعرف بالجذر التربيعي لمتوسط مربعات الانحراف عن المتوسط.

- معامل الارتباط بيرسون: للحصول على الاتساق الداخلي للمحاور نوجد معاملات الارتباط بين معدل كل محور المعدل الكلي للمحاور، كما يتم استخدامه في تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع وتقع قيمة معامل الارتباط بين -1 ، +1.

¹الأخضر عياشي، أثر المراجعة الالكترونية على كفاءة وفعالية المحافظ الحسابات الخارجي في تحسين جودة المراجعة الخارجية، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع علوم تسيير والمالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الوادي، 2019/2018، ص91.

²حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار، تطبيقات في منظمات الأعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص96.

- معامل الثبات ألفا كرونباخ: وذلك لاختبار مدى الاعتمادية على أداة جمع البيانات المستخدمة في قياس المتغيرات التي اشتملت عليها الدراسة.
- اختبار **T-test**: لمعرفة تأثير بين المتغيرين: للتحقق من معنوية التأثير (حقيقي وله دلالة إحصائية) ويتم الحكم على معنوية التأثير من خلال قيمة احتمال الخطأ (sig) المصاحبة لقيمة T فإذا كانت قيمة (sig) أقل من 0.05 فإن العلاقة معنوية. أي أن قيمة معامل الانحدار تشير إلى وجود تأثير معنوي (دال إحصائيا) للمتغير المستقل على المتغير التابع.
- الوسط الفرضي: ويعرف بأنه "هو عبارة عن قيمة نظرية أو فرضية لمجموعة من البيانات أو هو عبارة عن المتوسط النظري لمدى الدرجات على مقياس معين ويستفاد من الوسط الفرضي كطريقة مختصرة لايجاد الوسط الحسابي أو الحكم على الوسط الفعلي لمجموعة من البيانات إن كان أعلى أو أقل من الوسط الفرضي فإن كان أعلى من الوسط الحسابي الفعلي دل ذلك على ارتفاع مستوى العينة في صفة أو سمة ما وإن كان أقل من الوسط الفرضي دل ذلك على انخفاض مستوى العينة".

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

تمثل الاستبيان الأداة التي اعتمدنا عليها في دراستنا لجمع البيانات والمعلومات من الواقع والمتمثلة في توجيهات محافظي الحسابات وآرائهم ووجهات نظرهم ومواقفهم حول مشكلة الدراسة، لذا سيتم في هذا المبحث عرض وتحليل النتائج المتوصل اليها وإبراز اختبار صدق وثبات أداة الدراسة والتحليل الوصفي للعينة، وكذا اختبار آراء العينة والفرضيات.

المطلب الأول: اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

أولاً: اختبار الصدق وثبات الاستبيان بطريقة معامل ألفا كرونباخ:

كما يعرف الصدق على أنه "صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياس، أو بمعنى آخر صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل إليه الباحث من نتائج يمكن الانتقال منها إلى التعميم¹.

¹ حنان بشته، نعيم بوعموشة، الصدق والثبات في العلوم الاجتماعية، مجلة الدراسات في علم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، مجلة 3، العدد 2، جوان 2020، ص 118.

كما يحضى الثبات باهتمام كبير من قبل الباحثين في علوم الاجتماعية لأن أداة القياس المستخدمة نادرا ما تكون صادقة بشكل كامل، وفي كثير من الحالات لا تتوفر لدى الباحثين أي دليل حول الصدق. لذلك يلجأ الباحثون إلى تقييم أداة القياس من ناحية خصائص أخرى و افتراض صدقها. ومن بين الطرق المستخدمة في ذلك درجة ثباتها.

إن كلمة الثبات تعني الاستقرار، بمعنى أنه لو كررت عمليات قياس الفرد الواحد لأظهرت درجته شيئا من الاستقرار، كما أن الثبات قد يعني الموضوعية، بمعنى أن الفرد يحصل على نفس الدرجة مهما اختلف الباحث الذي يطبق الاختبار أو الذي يصححه وفي هذه الحالة يكون الاختبار الثابت اختبار يقدر الفرد تقديرا لا يختلف في حسابه اثنان¹.

لذا تم استخدامنا معامل ألفا كرونباخ لاختبار ثبات الاستبيان، حيث يأخذ هذا المعامل قيمة تتراوح بين 0 و 1+ فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فإن قيمة المعامل تكون مساوية 0، وإذا كان هناك ثبات تكون مساوية 1+، وكلما اقتربت من 0 كان الثبات منخفض.

ولقد اتفق المتخصصين في الإحصاء أن تصنيف قيمة ألفا كرونباخ كما يلي:

- ✓ ضعيف إذا كان معامل ألفا كرونباخ أقل من 60%.
- ✓ مقبول إذا كان معامل ألفا كرونباخ يتراوح بين 60% و 70%.
- ✓ مقبول جدا إذا كان معامل ألفا كرونباخ يساوي أو يفوق 70%.

ويوضح الجدول الموالي النتائج المتوصل إليها كما يلي:

الجدول رقم (3): معاملات الثبات لمحاور الدراسة باستخدام طريقة ألفا كرونباخ

الترتيب	محاور الدراسة	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور الأول	محافظ الحسابات	8	0.985	0.992
المحور الثاني	إدارة المخاطر المالية	8	0.978	0.988
المحور الثالث	استمرارية المؤسسة	8	0.976	0.987
معامل الثبات العام		24	0.984	0.991

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

¹ حنان بشتة، نعيم بوعموشة، مرجع سابق، ص: 125- 126.

من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح معامل الثبات لفقرات الاستمارة (معامل ألفا كرونباخ)، نلاحظ بأن أعلى معامل ثبات حققه المحور الأول (محافظ الحسابات) وذلك بمعامل ثبات قدره 0.985 ومعامل صدق قدره 0.992، يليه المحور الثاني (إدارة المخاطر المالية) وذلك بمعامل ثبات قدره 0.978 ومعامل الصدق قدره 0.988، ليليهم المحور الثالث (استمرارية المؤسسة) بمعامل ثبات قدره 0.976 ومعامل صدق قدره 0.987، وكما هو ملاحظ فإن جميع معاملات المحاور متقاربة كما أنها قريبة من الواحد الصحيح، بالإضافة إلى أن معامل الثبات العام لجميع محاور الاستبيان قدره 0.984 بمعامل صدق قدره 0.991 وهي قيم مقبولة جداً مما يدل على توفر درجة عالية من الثبات، وهو مؤشر على قدرة الأداة على تحقيق أهداف الدراسة.

ثانياً: اختبار الاتساق الداخلي بطريقة معامل بيرسون:

تساق الداخلي أو ما يمكن تسميته بصدق الدراسة وهو أن تؤدي و تقيس ما وضع لقياسه فعلاً، ويقصد به وضوح الاستمارة و مفرداته وفقرات الاستبيان ومفهوم أفراد عينة الدراسة الذين سوف يشملهم الاستبيان و كذلك تكون فقرات الاستبيان للتحليل الإحصائي.

وذلك لاختبار مدى توفر العلاقة الارتباطية بين الاجابات على أسئلة المحور كما هو موضح في الجدول

التالي:

الجدول(4): قياس الاتساق الداخلي بين المحور الأول وعباراته

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يشترط على محافظ الحسابات أن يكون مستقلاً ومحايداً عن المؤسسة في إبداء رأيه	0.943**	0.000
2	يحرص المحافظ الحسابات على سرية المعلومات ولا يكشفها إلا لمتطلبات قانونية أو مهنية	0.941**	0.000
3	لا يستجيب محافظ الحسابات للضغوطات الممارسة عليه من إدارة المؤسسة	0.957**	0.000
4	تعيين وعزل محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة يعزز استقلاليتهم	0.911**	0.000
5	وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات يؤثر عليه سلباً	0.953**	0.000
6	في حالة اكتشاف خطأ أو غش يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة و عامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية (مجلس	0.968**	0.000

		الادارة، الجهات القضائية)	
7	يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير المراجعة في الوقت المناسب	0.907**	0.000
8	يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة	0.961**	0.000
المحور الأول			
**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعنوية 0.01			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

يظهر الجدول الخاص بالاتساق الداخلي للمحور الأول أن قيمة معامل الارتباط بيرسون دال فهو يتراوح بين 0.968** و 0.907**، كما أن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.01، أي عند مستوى الثقة 99%، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وطردية بين المحور و العبارات.

الجدول(5): قياس الاتساق الداخلي بين المحور الثاني وعباراته

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	تتأكد الجمعية العامة من إن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة	0.962**	0.000
2	تتأكد الجمعية العامة من وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير إدارة المخاطر في كل المستويات بالشركة	0.952**	0.000
3	تعمل الجمعية العامة على التأكد من وجود اطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الاجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد لهذه الادارة	0.904**	0.000
4	تعمل الجمعية العامة على التأكد من ان الفريق المسؤول على ادارة المخاطر يتمتع بالمهارات والخبرات اللازمة لتحديد والاشراف على المخاطر	0.914**	0.000
5	يعمل محافظ الحسابات على التنبؤ بالمخاطر المالية التي سوف تواجهها المؤسسة	0.892**	0.000
6	يشمل تقرير محافظ الحسابات التهديدات والمخاطر التي تواجهها المؤسسة	0.963**	0.000

7	تعمل المؤسسة على تجنب الانشطة التي من الممكن أن تجر المؤسسة إلى تحمل مخاطر مالية	0.860**	0.000
8	فشل إدارة المخاطر يعني فشل مهنة محافظ الحسابات	0.953**	0.000
المحور الثاني			
**الارتباط دال إحصائياً عند مستوى الدلالة المعنوية 0.01			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتماداً على مخرجات Spss v21.

نلاحظ من خلال جدول الاتساق الداخلي للمحور الثاني أن قيمة معامل الارتباط بيرسون الخاص بالعبارات يتراوح بين 0.963** و 0.860**، وأن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.01، كما تظهر هذه النتائج أن معامل بيرسون قريب من الواحد الصحيح وهو وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وذات اتجاه طردي بين المحور وعباراته.

الجدول (6): قياس الاتساق الداخلي بين المحور الثالث وعباراته

الرقم	العبارات	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	يقوم محافظ الحسابات بتقييم القدرة على الاستمرارية للمؤسسة محل المراجعة	0.968**	0.000
2	يقوم محافظ الحسابات بتقييم مدى سلامة تقييم الادارة لقدرة المؤسسة على الاستمرارية	0.972**	0.000
3	يقوم محافظ الحسابات بدراسة ما اذا كان هناك ظروف واحدث تؤدي الى وجود شك قدرة المؤسسة على الاستمرارية	0.962**	0.000
4	يقوم محافظ الحسابات بإعلام مسيرين الجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه او يطلع عليه من طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال المؤسسة	0.863**	0.000
5	يترتب عن مهمة محافظ الحسابات عن اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظه تهديد محتمل على استمرار نشاط المؤسسة	0.862**	0.000

6	عدم إصدار إنذار مبكر حول عدم إمكانية المؤسسة على الاستمرار يقحم مسؤولية محافظ الحسابات	0.964**	0.000
7	محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة للحكم على استمرارية المؤسسة في النشاط	0.831**	0.000
8	يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة	0.971**	0.000
المحور الثالث			
**الارتباط دال إحصائيا عند مستوى الدلالة المعنوية 0.01			

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

يوضح الجدول أعلاه الاتساق الداخلي للمحور الثالث أن قيمة معامل الارتباط بيرسون الخاص بالعبارات يتراوح بين 0.972** و 0.831** وأن مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.01، ومستوى ثقة 95%، كما تظهر هذه النتائج أن معامل بيرسون قريب من الواحد الصحيح وهو وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وذات اتجاه طردي بين المحور وعباراته.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لعينة الدراسة

أولا: توزيع أفراد العينة حسب المستوى العلمي:

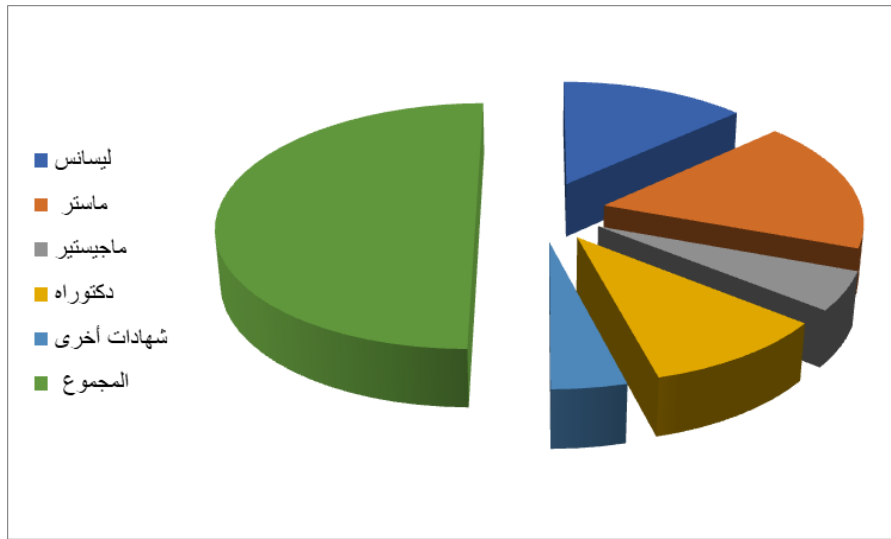
يوضح الجدول التالي توزيع عينة الدراسة حسب المستوى العلمي كما يلي:

الجدول(7): وصف عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

البيانات	العدد	النسبة المئوية
ليسانس	13	26.5%
ماستر	17	34.7%
ماجستير	5	10.2%
دكتوراه	10	20.4%
شهادات أخرى	4	8.2%
المجموع	49	100.0%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v21.

الشكل (2): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Excel v2016.

يتبين من كل من الجدول والشكل البياني أعلاه توزيع مجتمع لدراسة حسب المؤهل العلمي، حيث يبين أن المؤهل العلمي ماستر هو الأعلى بينهم وذلك بنسبة قدرت بـ 34.7% من السبة الكلية للمسحوبين، في حين أن المؤهل العلمي لليسانس كانت نسبته 26.5%، كثاني مؤهل لإفراد العينة، ويليه المؤهل العلمي دكتوراه بنسبة 20.4%، أما مؤهل ماجستير جاء في الصف قبل الأخير بنسبة 10.2%، كما كانت المؤهل شهادات أخر بنسبة 8.2%،

وبالتالي فإن مجتمع العينة المستهدفة من خلال هذه الدراسة له مؤهل علمية تسمح لهم بفهم مضمون الاستبيان مما يعزز من مصداقيته.

ثانيا: توزيع أفراد العينة حسب فئة التخصص الوظيفي:

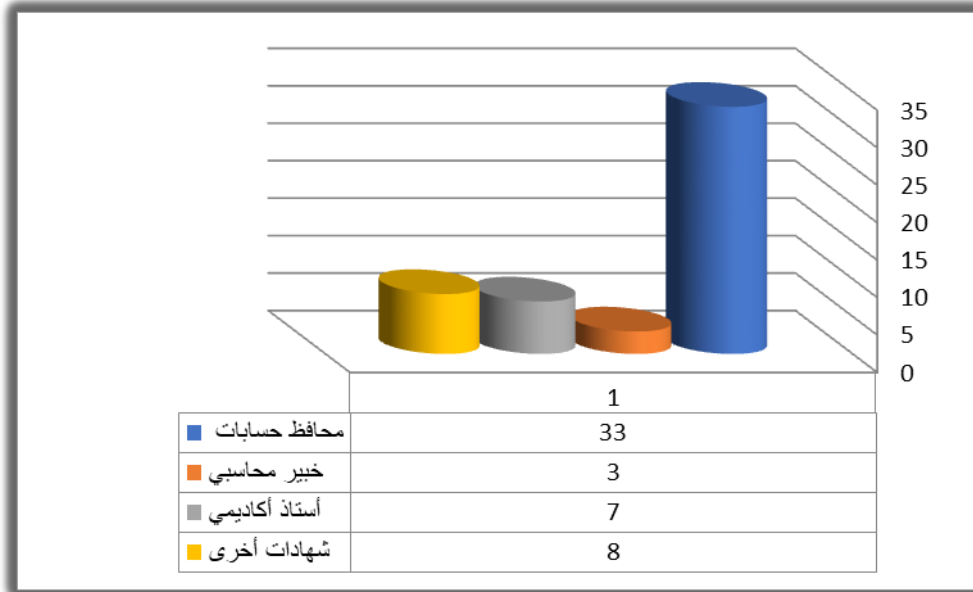
يوضح الجدول لتالي نتائج الدراسة حسب التخصص الوظيفي كما يلي:

الجدول (8): وصف عينة الدراسة حسب التخصص الوظيفي

البيانات	العدد	النسبة المئوية
محافظ حسابات	33	67.3%
خبير محاسبي	3	6.1%
أستاذ أكاديمي	7	14.3%
شهادات أخرى	6	12.2%
المجموع	49	100%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v21.

الشكل(3): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب التخصص الوظيفي



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Excel v2016.

يوضح الجدول والتمثيل البياني أعلاه توزيع أفراد العينة حسب مسمى التخصص والوظيفي، إذ نلاحظ أن معظم أفراد عينة الدراسة هم محافظي حسابات بنسبة 67.3%، في حين أن نسبة أفراد العينة الذين يزاولون التعليم الجامعي جاءت بنسبة 14.3% يتمتعون وظائف مختلفة كانت بنسبة 12.2% وقد احتلت وظيفة خبير محاسبي الترتيب الأخير بنسبة 6.1%.

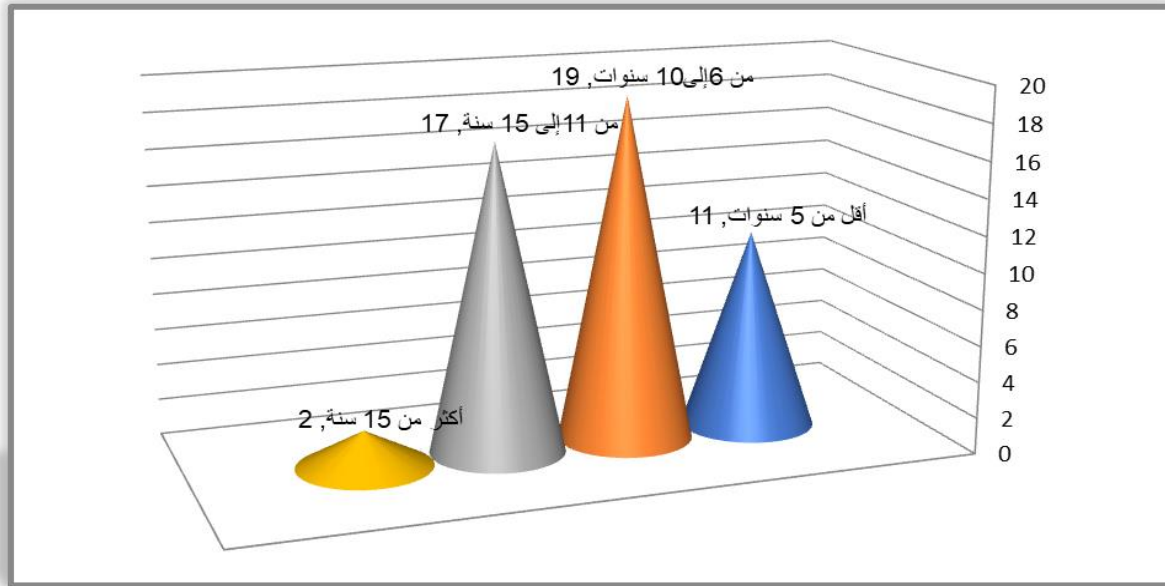
ويمكن القول أن مجتمع الدراسة متنوع بنسب متفاوتة، وهذا ما يسمح بالأخذ عدد من الآراء المتنوعة ومن جهات نظر مختلفة، سواء كانت عملية أو علمية من الميدان، و الذي بدوره عزز من شرعية الدراسة كثيرا.

الجدول(9): وصف عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

البيانات	العدد	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	11	22.4%
من 6 إلى 10 سنوات	19	38.8%
من 11 إلى 15 سنة	17	34.7%
أكثر من 15 سنة	2	4.1%
المجموع	49	100.0%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Spss v21.

الشكل(4): تمثيل بياني لتوزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة الحالية



المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على برنامج Excel v2016.

يظهر من الجدول والتمثيل البياني أعلاه توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية، نلاحظ من العينة الذين تتراوح سنوات خبرتهم المهنية بين 6 إلى 10 سنوات قد حصدت الأعلى مشاركة من بين أفراد العينة الإجمالي وذلك بنسبة 38.8%، بينما بلغ عدد أفراد العينة الذين تتراوح سنوات خبرتهم المهنية بين 11 إلى 20 سنة بنسبة 34.7%، أما فئة الذين تقل سنوات خبرتهم عن 5 سنوات فقد كانت نسبتها 22.4%، أما الفئة التي تفوق خبرتها المهنية أكثر من 15 سنة فقد قدرت نسبتها 4.1% من إجمالي أفراد العينة.

فمن خلال سنوات الخبرة التي تعبر عن مدى تراكم المعلومات و الرصيد الدراسي سوء كانت أكاديمي أو مهني، والتي تساهم في إثراء الدراسة و تعزيز مصدقيتها.

المطلب الثالث: اختبار آراء العينة واختبار الفرضيات

أولاً: تفسير وتحليل اتجاهات أفراد العينة نحو متغيرات الدراسة:

سيتم إن السعي نحو الوصول إلى نتائج دقيقة تطلب منا تفسير و تحليل اتجاه أفراد العينة الخاصة بالاستبيان نحو متغيرات الدراسة، وذلك بحساب المتوسطات الحسابية، و اتجاه كل فقرة لكل محور و ذلك اعتمادا على مقياس ليكارت الخماسي.

أ- تفسير وتحليل اتجاهات فقرات المحور الأول(محافظ الحسابات):

الجدول(10): نتائج آراء العينة حول أسئلة المحور الأولي

الترتيب	الرد	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبارات	الترتيب
2	موافق بشدة	0.623	4.285	يشترط على محافظ الحسابات أن يكون مستقلا ومحايدين عن المؤسسة في إبداء رأيه	1
3	موافق بشدة	0.577	4.285	يحرص المحافظ الحسابات على سرية المعلومات ولا يكشفها إلا لمتطلبات قانونية أو مهنية	2
6	موافق	0.696	4.122	لا يستجيب محافظ الحسابات للضغوطات الممارسة عليه من ادارة المؤسسة	3
8	موافق	0.803	3.979	تعيين وعزل محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة يعزز استقلاليته	4
7	موافق	0.714	4.102	وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات يؤثر عليه سلبا	5
4	موافق بشدة	0.685	4.224	في حالة اكتشاف خطأ أو غش يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة و عامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية (مجلس الادارة، الجهات القضائية)	6
1	موافق بشدة	0.596	4.346	يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير المراجعة في الوقت المناسب	7
5	موافق بشدة	0.644	4.204	يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة	8
موافق		0.628	4.193	المتوسط العام المرجح للمحور	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط العام للمحور بلغ 4.193، و بانحراف معياري عام بلغ 0.628، علما أن هذا المتوسط الحسابي يقع في الفئة الرابعة من مقياس ليكارت والتي تشير إلى درجة وافق .

كما يظهر نفس الجدول أن أعلى متوسط حسابي بين العبارات بلغ 4.346 وأدنى انحراف معياري بينهم بلغ 0.596، كما لمسنا أيضا تشابه بين المتوسطات الحسابية بين عبارتين وهي العبارة الأولى و الثانية الأمر الذي

أدى بنا للاستعانة بأقل انحراف معياري بين هذه العبارات لحسم الترتيب، وكما تشير المتوسطات الحسابية لكل من العبارات من العبارة الأولى إلى العبارة الثامنة إلى درجة موافق بشدة حسب سلم ليكرت الخماسي، ما عدا العبارة ثلاثة و أربعة اللتان اشارت إلى الفئة الرابعة بدرجة موافق وذلك بمتوسط حسابي 4.122 و 3.979 على التوالي انحراف معياري 0.696 و 0.803 على التوالي أيضا.

وحسب تحليل النتائج العامة لآراء أفراد العينة والتي توضح لنا قابلية أفراد العينة أسئلة المحور الأول والتي نسعى من خلالها الإجابة على الفرضية الأولى التي تدور محافظ الحسابات، وهذا ما أكدته المتوسط الحسابي العام على موافقة أفراد العينة المدروسة، وكذا الانحراف المعياري الذي أوضح التشتت البسيط والتقارب في الأجوبة بين آراء أفراد هذه العينة.

ب- تفسير وتحليل اتجاهات فقرات المحور الثاني (إدارة المخاطر):

الجدول(11): نتائج آراء العينة حول أسئلة المحور الثاني

الترتيب	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	تتأكد الجمعية العامة من إن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة	4.163	0.717	موافق 5
2	تتأكد الجمعية العامة من وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير إدارة المخاطر في كل المستويات بالشركة	4.040	0.865	موافق 8
3	تعمل الجمعية العامة على التأكد من وجود اطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الاجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد لهذه الادارة	4.102	0.591	موافق 7
4	تعمل الجمعية العامة على التأكد من ان الفريق المسؤول على ادارة المخاطر يتمتع بالمهارات والخبرات اللازمة لتحديد والاشراف على المخاطر	4.142	0.540	موافق 6
5	يعمل محافظ الحسابات على التنبؤ بالمخاطر المالية التي سوف تواجهها المؤسسة	4.326	0.591	موافق بشدة 1
6	يشمل تقرير محافظ الحسابات التهديدات والمخاطر التي تواجهها المؤسسة	4.224	0.654	موافق بشدة 2

7	تعمل المؤسسة على تجنب الانشطة التي من الممكن أن تضر المؤسسة إلى تحمل مخاطر مالية	4.163	0.472	موافق	4
8	فشل إدارة المخاطر يعني فشل مهنة محافظ الحسابات	4.183	0.808	موافق	3
	المتوسط العام المرجح للمحور	4.168	0.628	موافق	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

يوضح الجدول أعلاه آراء عينة الدراسة والمتعلق بالمحور الثاني في هذه الدراسة والذي يبحث في توقع إدارة المخاطر المالية حيث ظهر المتوسط الحسابي العام المرجح بقيمة 4.168 وبأدنى انحراف معياري بقيمة 0.628. مع العلم أن هذا المتوسط الحسابي يقع في الفئة الرابعة في مقياس ليكارت الخماسي والذي يشير إلى درجة موافق. كما يظهر نفس الجدول أن أعلى متوسط حسابي بلغ 4.326 و بأدنى انحراف معياري بلغ 0.0591، أما أدنى متوسط حسابي فقد بلغ 4.040 وانحرافه بلغ 0.865.

وتجدر الإشارة إلى ظهور كل من الثالثة والرابعة بدرجة موافق بشدة وذلك لوقوع متوسطهما الحسابي في الدرجة الخامسة من مقياس ليكارت الخماسي حيث بلغ 4.122 و 3.979 على التوالي.

ج- تفسير وتحليل اتجاهات فقرات المحور الثالث (إدارة المخاطر):

الجدول(12): نتائج آراء العينة حول أسئلة المحور الثالثة

الترتيب	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يقوم محافظ الحسابات بتقييم القدرة على الاستمرارية للمؤسسة محل المراجعة	4.000	0.763	7
2	يقوم محافظ الحسابات بتقييم مدى سلامة تقييم الادارة لقدرة المؤسسة على الاستمرارية	4.081	0.571	5
3	يقوم محافظ الحسابات بدراسة ما اذا كان هناك ظروف واحداث تؤدي الى وجود شك قدرة المؤسسة على الاستمرارية	4.102	0.620	4
4	يقوم محافظ الحسابات بإعلام مسيرين الجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه او يطلع عليه من طبيعته ان يعرقل	4.163	0.425	3

				استمرار استغلال المؤسسة	
5	يترتب عن مهمة محافظ الحسابات عن اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظه تحديد محتمل على استمرار نشاط المؤسسة	4.166	0.424	موافق	2
6	عدم إصدار إنذار مبكر حول عدم إمكانية المؤسسة على الاستمرار يقحم مسؤولية محافظ الحسابات	4.000	0.790	موافق	8
7	محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة للحكم على استمرارية المؤسسة في النشاط	4.204	0.763	موافق بشدة	1
8	يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة	4.040	0.644	موافق	6
المتوسط العام المرجح للمحور		4.094	0.581	موافق	

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

يوضح الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو جميع العبارات المتعلقة باستمرارية المؤسسة حيث جاء أعلى متوسط حسابي لهذا المحور بقيمة 4.4204، وبانحراف معياري أدنى بلغ 0.763، كما بلغ أدنى متوسط حسابي 4.000، وبانحراف معياري أعلى بلغ 0.790.

كما جاء المتوسط الحسابي المرجح الإجمالي 4.094، و الانحراف المعياري الذي بلغ 0.581، يظهر الانحراف كما يظهر التشتت المتقارب تركز انتشار القيم، الأمر الذي يشير بتقارب الآراء في الأجوبة بين آراء أفراد العينة، كما أن هذا المتوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات ليكارت الخماسي، وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، والتي تؤكد اتفاق أغلبية أفراد العينة حول استمرارية المؤسسة.

ثانيا: عرض وتحليل نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

بعد ما قمنا بعرض النتائج الوصفية لقائمة الاستبيان، اعتمدنا على اختبار T للعينة البسيطة One Sample T text عند مستوى دلالة 0.05 وذلك للتأكد من الدلالة الإحصائية لفروض الدراسة الموضحة من خلال أسئلة الاستبيان مع العلم أن حجم العينة $N > 30$.

ومن خلال تحليل فقرات الاستبيان، نعتمد أن تكون الفقرة إيجابية بمعنى أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05، واختبار الفرضيات تم استخدام اختبار الإشارة اللامعلمية إذ يستخدم

هذا الاختبار للتحقق من مجتمع احصائي مع وسط المجتمع، و يستخدم اختبار الإشارة لتحديد اتجاه الفرق بين آراء المجتمع.

حيث وكانت قاعدة المتبعة كما يلي:

*قبول الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت $0.05 \leq \text{sig} (a)$.

*قبول الفرضية البديلة H_1 إذا كانت $0.05 \geq \text{sig} (a)$.

أ- اختبار الفرضية الأولى (محافظ الحسابات):

الفرضية الصفرية H_0 : لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية محافظ الحسابات شخص مستقل أي يعمل لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.

الفرضية البديلة H_1 : توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية محافظ الحسابات شخص مستقل أي يعمل لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.

الجدول (13): نتائج التحليل الإحصائي واختبار T لعينة واحدة- (One sample T test)
والمعلقة بالفرضية الأولى

رقم	العبارات	المحسوبة T	درجة الحرية	القيمة Sig	نتيجة
1	يشترط على محافظ الحسابات أن يكون مستقلاً ومحايدين عن المؤسسة في إبداء رأيه	14.697	48	0.000	نقبل H_1
2	يحرص المحافظ الحسابات على سرية المعلومات ولا يكشفها إلا لمتطلبات قانونية أو مهنية	15.588	48	0.000	نقبل H_1
3	لا يستجيب محافظ الحسابات للضغوطات الممارسة عليه من إدارة المؤسسة	11.286	48	0.000	نقبل H_1
4	تعيين وعزل محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة يعزز استقلاليته	8.535	48	0.000	نقبل H_1
5	وجود مصالح مادية لمحافظ الحسابات يؤثر عليه سلباً	10.800	48	0.000	نقبل H_1

6	في حالة اكتشاف خطأ أو غش يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة و عامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية (مجلس الادارة، الجهات القضائية)	12.511	48	0.000	نقبل H1
7	يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير المراجعة في الوقت المناسب	15.796	48	0.000	نقبل H1
8	يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة	13.071	48	0.000	نقبل H1
	جميع عبارات المحور	13.304	48	0.000	نقبل H1
Test Value = 3 , عند مستوى الدلالة المعنوية 0.05					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

يظهر من الجدول أعلاه و الملخص لتحليل نتائج اختبار الفرضية الأولى التي تنص محافظ الحسابات شخص مستقل أي يعمل لحسابه الخاص وتحتته مسؤوليته، حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة الخاصة بالمجموع العام للمحور الأول بقيمة 13.304 وهي أكبر مع القيمة الجدولية، عند درجة حرية 48 ومتوسط فرضي 3 حسب مقياس ليكارت الخماسي، كما ظهر مستوى المعنوية **Sig** أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ومستوى الثقة يقدر ب: 95% وهي بعيدة على مستوى الخطر، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية محافظ الحسابات شخص مستقل أي يعمل لحسابه الخاص وتحتته مسؤوليته.

ب- اختبار الفرضية الثانية (إدارة المخاطر):

صيغت الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

- الفرضية الصفرية **H0**: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين توفر الكفاءة العلمية و الخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع إدارة المخاطر المالية.

- الفرضية البديلة **H1**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية توفر الكفاءة العلمية و الخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع إدارة المخاطر المالية.

الجدول (14): نتائج التحليل الإحصائي واختبار **T** لعينة واحدة- (One sample T test) والمتعلقة بالفرضية الثانية

رد	العبارة	المحسوبة T	درجة الحرية	القيمة الجدولية Sig	قبول H1
1	تتأكد الجمعية العامة من إن إدارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة	11.353	48	0.000	نقبل H1
2	تتأكد الجمعية العامة من وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير إدارة المخاطر في كل المستويات بالشركة	8.422	48	0.000	نقبل H1
3	تعمل الجمعية العامة على التأكد من وجود اطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الاجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد لهذه الادارة	14.041	48	0.000	نقبل H1
4	تعمل الجمعية العامة على التأكد من ان الفريق المسؤول على ادارة المخاطر يتمتع بالمهارات والخبرات اللازمة لتحديد والاشراف على المخاطر	14.813	48	0.000	نقبل H1
5	يعمل محافظ الحسابات على التنبؤ بالمخاطر المالية التي سوف تواجهها المؤسسة	15.707	48	0.000	نقبل H1
6	يشمل تقرير محافظ الحسابات التهديدات والمخاطر التي تواجهها المؤسسة	13.106	48	0.000	نقبل H1
7	تعمل المؤسسة على تجنب الانشطة التي من الممكن أن تضر المؤسسة إلى تحمل مخاطر مالية	17.252	48	0.000	نقبل H1
8	فشل إدارة المخاطر يعني فشل مهنة محافظ الحسابات	10.253	48	0.000	نقبل H1
	جميع عبارات المحور	13.526	48	0.000	نقبل H1
Test Value = 3 , عند مستوى الدلالة المعنوية 0.05					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات **Spss v21**.

يظهر من الجدول أعلاه و الملخص لتحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية التي تنص توفر الكفاءة العلمية و الخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع إدارة المخاطر المالية.، حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة الخاصة

بالمجموع العام للمحور الثاني بقيمة 13.526 وهي أكبر مع القيمة الجدولية، عند درجة حرية 48 ومتوسط فرضي 3 حسب مقياس ليكارت الخماسي، كما ظهر مستوى المعنوية **Sig** أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 و أي عند مستوى الثقة يقدر ب: 95% وهي بعيدة على مستوى الخطر، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لتوفر الكفاءة العلمية والخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع إدارة المخاطر المالية.

ج- اختبار الفرضية الثالثة (استمرارية المؤسسة):

صيغت الفرضية الصفرية والفرضية البديلة كما يلي:

- **الفرضية الصفرية H0** : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر إلى استمرارية المؤسسة.

- **الفرضية البديلة H1**: توجد فروق ذات دلالة إحصائية يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر إلى استمرارية المؤسسة.

الجدول (15): نتائج التحليل الإحصائي واختبار T لعينة واحدة- (One sample T test)

والمعلقة بالفرضية الثالثة

رقم	العبارات	المحسوبة T	درجة الحرية	القيمة الجدولية Sig	نتيجة
1	يقوم محافظ الحسابات بتقييم القدرة على الاستمرارية للمؤسسة محل المراجعة	9.165	48	0.000	نقبل H1
2	يقوم محافظ الحسابات بتقييم مدى سلامة تقييم الادارة لقدرة المؤسسة على الاستمرارية	13.250	48	0.000	نقبل H1
3	يقوم محافظ الحسابات بدراسة ما اذا كان هناك ظروف واحداث تؤدي الى وجود شك قدرة المؤسسة على الاستمرارية	12.429	48	0.000	نقبل H1
4	يقوم محافظ الحسابات بإعلام مسيرين الجمعية العامة بكل نقص قد يكتشفه او يطلع عليه من طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال المؤسسة	19.133	48	0.000	نقبل H1
5	يترتب عن مهمة محافظ الحسابات عن اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظته تهديد محتمل على استمرار نشاط المؤسسة	19.133	48	0.000	نقبل H1
6	عدم إصدار إنذار مبكر حول عدم إمكانية المؤسسة	8.854	48	0.000	نقبل

H1				على الاستمرار يقحم مسؤولية محافظ الحسابات	
7	11.044	48	0.000	محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة للحكم على استمرارية المؤسسة في النشاط	نقبل H1
8	11.310	48	0.000	يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة	نقبل H1
	13.185	48	0.000	جميع عبارات المحور	نقبل H1
Test Value = 3 , عند مستوى الدلالة المعنوية 0.05					

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على مخرجات Spss v21.

يظهر من الجدول أعلاه و الملخص لتحليل نتائج اختبار الفرضية الثانية التي تنص يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر إلى استمرارية المؤسسة، حيث بلغت قيمة **T** المحسوبة الخاصة بالمجموع العام للمحور الثاني بقيمة 13.185 وهي أكبر مع القيمة الجدولية، عند درجة حرية 48 ومتوسط فرضي 3 حسب مقياس ليكارت الخماسي، كما ظهر مستوى المعنوية **Sig** أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 و أي عند مستوى الثقة يقدر ب: 95% وهي بعيدة على مستوى الخطر، وبذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر إلى استمرارية المؤسسة.

خلاصة الفصل:

إن الدراسة الميدانية التي قمنا بها عن طريق استخدام استمارة الاستبيان لاختبار آراء العينة ومن ذوي الخبرة العلمية والمهنية في مجال المحاسبة و المراجعة في ولاية الوادي، حيث تم توزيعها و بعد جمع البيانات التي احتوتها الاستمارة تم معالجتها من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، والتطرق إلى عرض وتفسير النتائج المتوصل إليها، و ذلك بشكل يتناسب مع الأساليب العلمية المعتمدة في البحوث، حيث تم عرض المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية وكذا الأساليب الإحصائية المستخدمة لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وبناء على نتائج اختبار ستودنت T لعينة واحدة تم قبول الفرضية البديلة في كل المحاور ويمكن الحكم بطريقة ايجابية و قبول جميع فرضيات و التي مكنتنا مع الاجابة على الفرضية الأساسية.

خاتمة

خاتمة

من خلال بحثنا المتواضع "تقييم دور محافظ الحسابات في توقع وإدارة المخاطر المالية لضمان استمرارية المؤسسة"، حيث سعينا للإحاطة بـ "إدارة المخاطر المالية لاستمرارية المؤسسة" والتركيز على أحد أطرافها الأساسية "محافظ الحسابات" الذي يؤدي دورا فعالا في توقعها، وهذا بالتعرف على المخاطر المالية ومختلف العناصر التي يركز عليها محافظ الحسابات لضمان استمرارية المؤسسة...

وكانت هذه الدراسة محاولة للتوافق بين الاطار النظري والاطار التطبيقي من أجل الاجابة على الاشكالية الاساسية والتساؤلات المرفقة لها.

فبعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية:

أولا: الوقوف على الفرضيات

- ✓ تم اثبات الفرضية الأولى ان محافظ الحسابات شخص مستقل أي يعمل لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.
- ✓ تم اثبات الفرضية الثانية على وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لتوفر الكفاءة العلمية والخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع المخاطر المالية.
- ✓ تم اثبات الفرضية الثالثة توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر الى استمرارية المؤسسة.

ثانيا: نتائج الدراسة

- فيما يخص الفرضيات فقد أدت معالجة البحث النتائج التالية:
- ✓ التي تأكد رضا اغلبية افراد العينة على ان محافظ الحسابات شخص مستقل يعمل لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته.
- ✓ والتي تأكد اغلبية افراد العينة حول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية لتوفر الكفاءة العلمية والخبرة المهنية اللازمة تمكن محافظ الحسابات في توقع إدارة المخاطر المالية.

✓ والتي تؤكد اتفاق اغلبية افراد العينة حول وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية يؤدي تنبؤ محافظ الحسابات بالمخاطر الى استمرارية المؤسسة.

ثالثا: التوصيات

✓ من خلال برامج التعليم المهني التي تقوم به الغرفة الوطنية لابد على مكتب محافظ الحسابات توفير فرص لتنمية وتطوير معارف المحافظين.

✓ ضرورة استحداث قسم جديد تنحصر مهامه في إدارة المخاطر المالية بصفة فعالة وأكثر مرونة في التعامل مع التقلبات الحاصلة.

✓ تعزيز مقومات إدارة المخاطر المالية وتحسين الأداء المالي للمؤسسة.

✓ محاولة تحسين أداء محافظ الحسابات بدمجه في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي وجعلها مادة أساسية في نشاطه ومهامه.

آفاق الدراسة:

لا يمكن القول بأن دراستنا شملت جميع النواحي المتعلقة بمحافظ الحسابات والمخاطر المالية، حيث يتطلب الامر المزيد من الدراسات حول الموضوع وعليه يمكن اقتراح مجموعة من الأفكار التي يمكن ان تشكل مواضيع بحث ما :

✓ دور محافظ الحسابات في الكشف عن أسباب فشل استمرارية المؤسسات الاقتصادية.

✓ دور إدارة المخاطر في استراتيجية المؤسسة.

قائمة المحافظ

الحسابات

قائمة المحافظ الحسابات

أولاً: الكتب

1. فتحي أحمد عاروري، المعاينة الإحصائية طرفها واستخداماتها، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

2. حامد الشمري، الأساليب الإحصائية في اتخاذ القرار، تطبيقات في منظمات الأعمال إنتاجية وخدمية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

ثانياً: الرسائل الجامعية

3. عمر شريقي، التنظيم المهني للمراجعة: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1.

4. قرناش هواري، دور تكنولوجيا المعلومات في إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة الإسمنت ومشتقاته، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، بدون سنة.

5. عبدلي لطيفة، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته SCIS سعيدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2011/2012.

6. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الفترة 2009/2012، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014/2015.

7. سليم عماري، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، دراسة حالة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، الفترة 2009/2012، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014/2015.

8. الأخضر عياشي، أثر المراجعة الالكترونية على كفاءة وفعالية المحافظ الحسابات الخارجي في تحسين جودة المراجعة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، فرع علوم تسيير والمالية والمحاسبة، تخصص محاسبة وتدقيق جامعة الوادي، 2018/2019.

ثالثاً: المجلات والملتقيات

9. عمر شريقي، مسؤوليات محافظ الحسابات: دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، العدد12 لسنة 2012.
10. لياس قلاب ديبج، دراسة حالة تدقيق حسابات مؤسسة اقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، المجلد 8، العدد02، سنة 2021.
11. لياس قلاب ديبج، دراسة حالة تدقيق حسابات مؤسسة اقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، لجامعة أم لبواقي.
12. عيساوي سهام، مرغاد لخضر، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد15، 2014.
13. مصطفى أبو صلاح، ونصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس، الاردن، جامعة فيلادلفيا، 2007.
14. مصطفى ابو صلاح، ونصر عبد الكريم، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين، مقدمة في المؤتمر العلمي الخامس، الاردن، جامعة فيلادلفيا، 2007.
15. القاضي أمين، الاتصال الداخلي في المؤسسة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، المجلد1، العدد2، 2014.
16. حنان بشتة، نعيم بوعموشة، الصدق والثبات في العلوم الاجتماعية، مجلة الدراسات في علم الإنسان والمجتمع، جامعة جيجل، مجلة 3، العدد2، جوان 2020.

رابعاً: القوانين

17. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المادة 22 من القانون 10-01 المتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات، المحاسب المعتمد، المؤرخ في 16 رجب 1431 الموافق ل29 جوان 2010، العدد 42.
18. القانون التجاري الجزائري: المادة715 مكرر4، المرسوم التشريعي 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993.
19. القانون التجاري، الأمانة العامة للحكومة: المادة 715، مكرر 14، سنة 1993،الجزائر.

الملحق

الملحق رقم (01): استمارة الاستبيان.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
القسم: علوم المالية والمحاسبة التخصص: محاسبة



المستوى: ثانية ماستر محاسبة

إستمارة إستبيان

في إطار إنجاز مذكرة ماستر أكاديمي في علوم مالية ومحاسبة، تخصص: محاسبة تحت عنوان: " تقييم دور محافظ الحسابات في توقع ادارة المخاطر المالية لضمان استمرارية المؤسسة " نتقدم إلى سيادتكم بهذه الاستمارة ونرجو منكم مساعدتنا بالإجابة عن أسئلتها بكل دقة وموضوعية وشفافية علما أن المعلومات التي تقدموها ستبقى سرية ولا تستخدم إلا لأغراض علمية وفقط. وأخيرا تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير

تحت إشراف:

مُحمّد الصغير عوني

من إعداد الطلبة:

أميرة تريعة

الضاوية طليبة

هديل روان شريط

حنان صالح

ملاحظة: ضع علامة (x) في الخانة المناسبة لإجابتك.

الموسم الجامعي: 2024/2023

البيانات الشخصية:

1- المستوى العلمي:

الليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادات أخرى ☐

2- التخصص الوظيفي:

محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ أستاذ جامعي ☐ آخر ☐

3- الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات ☐ من 06 سنوات الى 10 سنوات ☐ من 11 الى 20 سنة ☐
من 21 الى 30 سنة ☐ أكثر من 31 سنة ☐

المحور الأول: محافظ الحسابات

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يشترط على محافظ الحسابات أن يكون مستقلاً ومحايداً عن المؤسسة في إبداء رأيه					
02	يحرص المراجع على سرية المعلومات ولا يكشفها إلا لمتطلبات قانونية أو مهنية					
03	لا يستجيب محافظ الحسابات للضغوطات الممارسة عليه من إدارة المؤسسة					
04	تعيين وعزل محافظ الحسابات بواسطة الجمعية العامة يعزز استقلاليته					
05	يسعى محافظ الحسابات لاكتساب الزبائن بتخفيض الاتعاب أو منح امتيازات					
06	في حالة اكتشاف خطأ يقدم محافظ الحسابات تقارير خاصة و عامة عن المؤسسة الاقتصادية للمصالح المعنية (مجلس الادارة، الجهات القضائية)					

07	يلتزم محافظ الحسابات بتسليم تقارير المراجعة في الوقت المناسب				
08	يحرص محافظ الحسابات على اكتشاف التصرفات الغير قانونية لموظفي المؤسسة والتي لها تأثير مباشر على حسابات المؤسسة				

المحور الثاني: إدارة المخاطر المالية

الرقم	العبارة:	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تتأكد الجمعية العامة من ان ادارة المخاطر تتم بما يتفق مع الطرق المهنية السليمة					
02	تتأكد الادارة من وجود عملية رسمية لتحديد وتقدير ادارة المخاطر في كل المستويات بالشركة					
03	تعمل الجمعية العامة على التأكد من وجود اطار عام لإدارة المخاطر يساعد على تحديد العمليات الاجرائية اللازمة لمواجهة المخاطر ومسؤوليات كل فرد لهذه الادارة					
04	تعمل الجمعية العامة على التأكد من ان الفريق المسؤول على ادارة المخاطر يتمتع بالمهارات والخبرات اللازمة لتحديد والاشراف على المخاطر					
05	يعمل محافظ الحسابات على التنبؤ بالمخاطر المالية التي سوف تواجهها المؤسسة					
06	يشمل تقرير محافظ الحسابات التهديدات والمخاطر التي تواجهها المؤسسة					
07	تعمل المؤسسة على تجنب الانشطة التي من الممكن أن تضر المؤسسة إلى تحمل مخاطر مالية					
08	فشل مهنة محافظ الحسابات يعني فشل إدارة المخاطر المالية					

المحور الثالث : استمرارية المؤسسة

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يقوم محافظ الحسابات بتقييم القدرة على استمرارية المؤسسة					
02	يقوم محافظ الحسابات بتقييم مدى سلامة تقييم الادارة لقدرة المؤسسة على الاستمرارية					
03	يقوم محافظ الحسابات بدراسة ما اذا كان هناك ظروف واحداث تؤدي الى وجود شك في قدرة المؤسسة على الاستمرارية					
04	يقوم محافظ الحسابات بإعلام مسيري الجمعية العامة بكل نقص					

					قد يكتشفه او يطلع عليه من طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال المؤسسة	
					يترتب عن مهمة محافظ الحسابات عن اعداد تقرير خاص في حالة ملاحظه تحديد محتمل على استمرار نشاط المؤسسة	05
					عدم الاكتشاف المبكر حول عدم إمكانية المؤسسة على الاستمرار يقحم مسؤولية محافظ الحسابات	06
					محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة للحكم على استمرارية المؤسسة في النشاط	07
					يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر على استمرارية المؤسسة	08

الملحق رقم (02): بعض مخرجات برنامج SPSS.

العلمي المؤهل

	equency	ercent	alid Percent	ulative Percent
ليسانس	13	26.5	26.5	26.5
ماستر	17	34.7	34.7	61.2
ماجستير	5	10.2	10.2	71.4
دكتوراه	10	20.4	20.4	91.8
أخرى شهادة	4	8.2	8.2	100.0
Total	49	100.0	100.0	

الوظيفي التخصص

	equency	ercent	alid Percent	ulative Percent
حسابات محا	33	67.3	67.3	67.3
محاسبي خبي	3	6.1	6.1	73.5
جامعي أستاذ	7	14.3	14.3	87.8
أخرى وظيفي	6	12.2	12.2	100.0
Total	49	100.0	100.0	

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	g. (2-tailed)	n Difference	Confidence Interval of the Difference	
					Lower	pper
يقوم محافظ الحسابات بتقييم القدرة على الاستمرارية للمؤس	9.165	48	.000	1.00000	.7806	2194
المحافظ الحسابات						
يقوم محافظ الحسابات بتقييم مدى سلامة تقييم الادارة لقدرة	13.250	48	.000	1.08163	.9175	2458
على الاستمرارية						
يقوم محافظ الحسابات بدراسة ما اذا كان هناك ظروف واحد	12.429	48	.000	1.10204	.9238	2803
الى وجود شك قدرة المؤسسة على الاستمرارية						
يقوم محافظ الحسابات بإعلام مسيرين الجمعية العامة بكل	19.133	48	.000	1.16327	1.0410	2855
يكتشفه او يطلع عليه من طبيعته ان يعرقل استمرار استغلال						
يترتب عن مهمة محافظ الحسابات عن اعداد تقرير خاص	19.133	48	.000	1.16327	1.0410	2855
ملاحظته تهديد محتمل على استمرار نشاط المؤسسة						
عدم إصدار إنذار مبكر حول عدم إمكانية المؤسسة على الإ	8.854	48	.000	1.00000	.7729	2271
يقدم مسؤولية محافظ الحسابات						
محافظ الحسابات مسؤول عن جمع القدر الكافي من الأدلة لل	11.044	48	.000	1.20408	.9849	4233
استمرارية المؤسسة في النشاط						
يستفسر محافظ الحسابات عن كل حدث من شأنه أن يؤثر	11.310	48	.000	1.04082	.8558	2258
استمرارية المؤسسة						
المحور 3	13.185	48	.000	1.09439	.9275	2613